جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط

كلية علوم الاعلام والاتصال

قسم علوم الاتصال

مطبوعة في مقياس

مجتمع المعلومات

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس شهادة مزدوجة تخصص اعلام +اقتصاد رقمي.اعلام +تدريب رياضي تنافسي .اتصال +علاقات دولية .

من إعداد الأستاذة:

د. معلاوي حورية

السنة الجامعية 2025-2026

معلومات عامة عن مقياس: مدخل إلى مجتمع المعلومات

الجامعة: جامعة الجزائر 3

مكان التدريس: كلية علوم الإعلام والاتصال

المقياس: السنوي لمجتمع المعلومات

طبيعة الوحدة: وحدة تعليم استكشافية

طبيعة المقياس: مقياس سداسي

اللغة: اللغة العربية

المعامل: ①

الرصيد: ①

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ليسانس شهادة مزدوجة تخصص. اعلام + اقتصاد رقمي. اعلام +تدريب رياضي. اتصال +علاقات دولية

لحجم الساعي للسداسي: 15 أسبوعًا

الحجم الساعي الأسبوعي: ساعة و30 دقيقة

طريقة التقييم: (مراقبة مستمرة + امتحان)

تقديم المقياس

تُعدّ المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـ: " مجتمع المعلومات" مرجعًا أساسيًا موجّهًا لطلبة السنة الأولى ليسانس (نظام ل.م.د) جذع مشترك في تخصص علوم الإعلام والاتصال، إذ تهدف إلى إكساب الطلبة المعارف الأولية والمفاهيم الأساسية التي تمكّنهم من فهم هذا الحقل العلمي واستيعاب مختلف أبعاده النظرية والتطبيقية. وتتناول المطبوعة جملة من المحاور المرتبطة بمجتمع المعلومات، من خلال تعريف الطالب بمفهوم مجتمع المعلومات

وتطوره وخصائصه ومتطلباته، إضافة إلى دراسة علاقته بالعولمة والتحول الرقمي و الفجوة الرقمية و أخلاقيات مجتمع المعلومات في الجزائر والوطن العربي وكذا الانتقال نحو مجتمع المعرفة.

كما تسلط المطبوعة الضوء على التحولات التي أحدثتها تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مختلف مجالات الحياة.

وتهدف هذه المطبوعة إلى بناء قاعدة معرفية متينة لدى الطالب، تساعده على تنمية قدراته في التحليل والفهم النقدي للظواهر الإعلامية والاتصالية ضمن مقاربة علمية شاملة. كما تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لطلبة السنة الأولى، باعتبارها مدخلًا أساسيًا للتعرف على هذا التخصص.

المكتسبات القبلية

لتحقيق الاستفادة الكاملة من محاور مقياس مدخل إلى مجتمع المعلومات والإحاطة بمختلف مفاهيمه وقضاياه، يحتاج الطالب(ة) إلى امتلاك مجموعة من المعارف والمهارات الأولية التي تساعده على فهم محتوى البرنامج واستيعاب أبعاده النظرية والتطبيقية. وفي هذا السياق، يُستحسن أن تتوفر لدى الطالب المكتسبات الآتية:

- امتلاك فضول معرفي واهتمام بموضوع مجتمع المعلومات والتحولات التي أحدثتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الحياة المعاصرة.
- الإلمام ببعض المعارف العامة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تطور المجتمعات الحديثة.
- القدرة على متابعة وفهم المضامين الرقمية والإعلامية المتداولة عبر مختلف وسائل الإعلام وشبكات الاتصال.
- امتلاك مهارات أولية في البحث عن المعلومات من مصادر موثوقة، بما يساعد على التعمق في محاور المقياس وفهم قضاياه المختلفة.

- التمكن من مهارات أساسية في التلخيص وتدوين الملاحظات أثناء المحاضرات والأعمال الموجهة.
- الاستفادة من الرصيد المعرفي الذي اكتسبه الطالب خلال مساره التعليمي السابق، خاصة ما يتعلق باستخدام الوسائط الرقمية والتقنيات الحديثة.

الأهداف التعليمية

في نهاية هذا المقياس، يُنتظر من الطالب(ة) أن يكون قادرًا على:

- استيعاب المفاهيم الأساسية المرتبطة بمجتمع المعلومات، وفهم خصائصه ومقوماته الأساسية.
- التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء مجتمع المعلومات وتأثيرها في مختلف مجالات الحياة.
- فهم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي صاحبت ظهور مجتمع المعلومات.
- التمييز بين المفاهيم المرتبطة بمجتمع المعلومات، مثل المعرفة، المعلومات، الرقمنة، والثورة التكنولوجية.
- الإلمام بأهم خصائص البيئة الرقمية وشبكات الاتصال الحديثة ودورها في تداول المعلومات والمعارف.
- التعرف على انعكاسات مجتمع المعلومات على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات المعاصرة.
- فهم أهمية الإعلام الرقمي ووسائل الاتصال الحديثة في نشر المعلومات وتبادلها داخل المجتمع.
- اكتساب مهارات أولية في التعامل مع مصادر المعلومات والبحث عنها وتقييم مدى مصداقيتها.

- الإحاطة بأهم التحديات والقضايا التي يطرحها مجتمع المعلومات، مثل الفجوة الرقمية وأمن المعلومات والخصوصية.
- تكوين قاعدة معرفية أساسية تساعد الطالب على مواصلة دراسته الجامعية والتعمق في المجالات المرتبطة بعلوم الإعلام والاتصال والتكنولوجيا الحديثة ضمن نظام ل.م.د.

1.1المعلومات والمعرفة: مدخل مفاهيمي.المعلومات والمعرفة: مدخل مفاهيمي

2.ماهية مجتمع المعلومات.

3.الخلفية التاريخية لمجتمع المعلومات.

4.العولمة ومجتمع المعلومات.

5.سمات وخصائص مجتمع المعلومات.

6.متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات.

7.مجتمع المعلومات بين قمتي جنيف وتونس.

8.مؤشرات قياس مجتمع المعلومات.

9.الفجوة الرقمية وأثرها في إرساء مجتمع المعلومات.

10.ملامح ومظاهر مجتمع المعلومات.

11.أخلاقيات مجتمع المعلومات.

12.مجتمع المعلومات في العالم العربي.

13.مجتمع المعلومات في الجزائر.

14.من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

15.مجتمع المعرفة وآفاق التحول الرقمي.

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، الأمر الذي أدى إلى إحداث تحولات عميقة في مختلف جوانب الحياة الإنسانية. فلم يعد تأثير هذه التكنولوجيات مقتصرًا على الجانب التقني فقط، بل امتد ليشمل أساليب العيش والعمل والتعلم والتواصل والترفيه. وقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصرًا أساسيًا في الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، حيث ساهمت في تغيير طرق إنجاز الأعمال التجارية، وأساليب التعليم والتكوين، ووسائل البحث العلمي، إضافة إلى تطوير أنماط التواصل والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات.

وفي ظل هذه التحولات، برز مفهوم مجتمع المعلومات باعتباره مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية، يتميز بالاعتماد الكبير على المعلومات والمعرفة بوصفهما موردين أساسيين للتنمية والتقدم. ويقوم هذا المجتمع على الاستخدام الواسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، مما جعل المعلومات تحتل مكانة محورية في حياة الأفراد والمؤسسات.

ولا يقتصر تأثير مجتمع المعلومات على تغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية والتواصل بين الناس فحسب، بل يشمل أيضًا التحولات التي مست الهياكل التنظيمية والإدارية داخل المؤسسات والمنظمات. فقد أصبحت هذه الهياكل أكثر مرونة وانفتاحًا، مع الاعتماد على اللامركزية والعمل التشاركي وتبادل المعلومات بشكل سريع وفعال، بما يساهم في تحسين الأداء وتسهيل عملية اتخاذ القرار.

ويُعرَّف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي تتميز فيه الحياة اليومية بارتفاع كثافة المعلومات وتداولها على نطاق واسع بين مختلف فئات المجتمع، وذلك بفضل الانتشار الكبير لتقنيات الاتصال الحديثة والشبكات الرقمية. كما يتميز هذا المجتمع بالقدرة على إنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها وتبادلها بسرعة كبيرة، بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو المسافات المكانية، وهو ما ساهم في جعل العالم أكثر ترابطًا وتفاعلاً.

محور حول اساسيات مجتمع المعلومات.

1.المعلومات والمعرفة: مدخل مفاهيمي

2.ماهية مجتمع المعلومات

.1.2.مفهوم مجتمع المعلومات

.2.2 شروط تحقيق مجتمع المعلومات:

.3.2. أصل تسمية مجتمع المعلومات

.4.2. قطاعات مجتمع المعلومات:

3.الخلفية التاريخية لمجتمع المعلومات

1.3 نشأة مجتمع المعلومات

.2.3. الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات :

.4.العولمة ومجتمع المعلومات

1.4. تعريف العولمة

2.4.ابعاد العولمة

3.4 أنواع العولمة

4.4.تاثير الإيجابي للعولمة على مجتمع المعلومات

5.4 . تأثير السلبي للعولمة على مجتمع المعلومات

.5 سمات وخصائص مجتمع المعلومات.

1.5. خصائص مجتمع المعلومات.

2.5.سمات مجتمع المعلومات.

3.5. اهداف مجتمع المعلومات.

6.متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات.

1.6 . متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات.

2.6. مرتكزات مجتمع المعلومات

7 مجتمع المعلومات بين قمتي جنيف وتونس.

1.7.تعريف مجتمع المعلومات في قمة جنيف 2003

2.7.تعريف مجتمع المعلومات في قمة تونس 2005

8.مؤشرات قياس مجتمع المعلومات.

1.8 التزايد الهائل في انتاج المعلومات

2.8 تعريف جامعة الدول العربية لمجتمع المعلومات

9.الفجوة الرقمية وأثرها في إرساء مجتمع المعلومات.

1.9 تعريف الفجوة الرقمية

2.9 مظاهر الفجوة الرقمية

10.ومظاهر مجتمع المعلومات.

1.10 مظاهر مجتمع المعلومات

11.أخلاقيات مجتمع المعلومات.

1.11 الاخلاق

2.11 الاخلاقيات المعرفة

12.مجتمع المعلومات في العالم العربي.

1.12 أسباب غياب مجتمع المعلومات في العالم العربي

13. مجتمع المعلومات في الجزائر.

.1.13 نبدة تاريخية عن مجتمع المعلومات في الجزائر

14.من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

1.14 مبادئ الوصول الى المعلومات في مجتمع المعرفة

2.14 الابعاد المختلفة للمعلومات داخل مجتمع المعرفة

–مدخل نظري لمجتمع المعلومات

يُعدّ مجتمع المعلومات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. ويقصد به المجتمع الذي تعتمد فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إنتاج المعلومات ومعالجتها وتبادلها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. فقد أصبح الحصول على المعلومات ونشرها أمراً سهلاً بفضل انتشار الحواسيب وشبكات الاتصال مثل الإنترنت، مما ساهم في تسريع عملية التواصل وتبادل المعرفة بين الأفراد والمؤسسات.

كما يتميز مجتمع المعلومات بكونه يعتمد على المعرفة كمصدر أساسي للتنمية والتقدم، حيث أصبحت المعلومات مورداً مهماً مثلها مثل الموارد المادية. ويساهم هذا المجتمع في تحسين مستوى الخدمات في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والإدارة، إضافة إلى دعم اتخاذ القرارات داخل المؤسسات من خلال توفير البيانات الدقيقة في الوقت المناسب.

1.ماهية مجتمع المعلومات

1.1.مفهوم مجتمع المعلومات :

يُعرَّف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يعتمد في تطوره أساسًا على إنتاج المعلومات ومعالجتها ونشرها باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة. ففي هذا المجتمع تصبح المعلومات موردًا رئيسيًا من موارد التنمية مثلها مثل رأس المال والعمل والموارد الطبيعية. كما أن المؤسسات والأفراد يعتمدون بشكل متزايد على الحواسيب

والشبكات الرقمية في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. ويساعد ذلك على تسهيل الوصول إلى المعرفة وتبادلها بين مختلف فئات المجتمع. ويتميز مجتمع المعلومات بسرعة تداول المعلومات وانتشارها عبر وسائل الاتصال الحديثة. كما يسهم في تطوير أساليب العمل والإنتاج وتحسين كفاءة الأداء في مختلف القطاعات. ويؤدي كذلك إلى تعزيز الابتكار والإبداع من خلال إتاحة المعرفة للجميع. إضافة إلى ذلك، يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي. ولذلك يُعد مجتمع المعلومات مرحلة متقدمة من تطور المجتمعات المعاصرة التي تعتمد على المعرفة والتقنية.[1]

يُعرَّف مجتمع المعلومات أيضًا بأنه المجتمع الذي تتوافر فيه البيانات والمعلومات والمعارف ويتم توظيفها بكفاءة في مختلف مجالات النشاط الإنساني. فالمعلومات في هذا المجتمع تُعد أساسًا مهمًا لاتخاذ القرارات السليمة والتخطيط للمستقبل. ويعتمد الأفراد فيه على التقنيات الحديثة مثل الحواسيب وشبكات الإنترنت في إنتاج المعرفة وتبادلها ونشرها. كما يشمل هذا المجتمع مجالات متعددة مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم والحياة الاجتماعية. ويؤدي انتشار المعلومات إلى تسهيل التواصل بين الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي والعالمي. ويهدف مجتمع المعلومات إلى تحقيق التنمية البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال استثمار المعرفة. كما يركز على تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية

.1.UNESCO. Towards Knowledge Societies. Paris: UNESCO Publishing2005..P66

للمجتمع. ويعتمد كذلك على الابتكار والتجديد المستمر في استخدام المعلومات. لذلك يعد مجتمع المعلومات أساسًا لبناء مجتمع المعرفة وتحقيق التقدم الشامل في مختلف المجالات.[1]

2.1. شروط تحقيق مجتمع المعلومات:

يعد تحقيق مجتمع المعلومات من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المجتمعات المعاصرة في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويتطلب ذلك توفر مجموعة من الشروط والإمكانات التي تساعد على نشر المعرفة وتطوير استخدام التقنيات الحديثة في مختلف المجالات.

- تطوير إمكانيات الأفراد والمؤسسات:

يعد تطوير إمكانيات الأفراد والمؤسسات من أهم الشروط الأساسية لتحقيق مجتمع المعلومات. ويتم ذلك من خلال تعليم المهارات المعلوماتية والرقمية التي تمكن الأفراد من استخدام التقنيات الحديثة بكفاءة. كما يشمل تدريب الموظفين في المؤسسات الحكومية وقطاع الخدمات على التعامل مع نظم المعلومات. ويساعد هذا التطوير على تحسين الأداء والإنتاجية في مختلف القطاعات. كما يساهم في تمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات واستثمارها في حياتهم العلمية والعملية. وبذلك يصبح المجتمع أكثر قدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية.

.1. سمير علي.الفتح، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 30، العدد 2014، ص 357.

- برامج توعية موجهة للأجيال الناشئة:

تعتبر برامج التوعية الموجهة للأجيال الناشئة من الشروط الضرورية لبناء مجتمع المعلومات. فهذه البرامج تهدف إلى تنمية قدرات الشباب وتعريفهم بأهمية تكنولوجيا المعلومات في الحياة المعاصرة. كما تساعد على اكتساب المهارات الرقمية منذ المراحل التعليمية الأولى. ويساهم ذلك في إعداد جيل قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة بفعالية. كما تعمل هذه البرامج على تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع لدى الشباب. وبالتالي يصبحون قادرين على المشاركة في تطوير المجتمع المعلوماتي.

- وضع سياسات حديثة لتكنولوجيا المعلومات:

يتطلب تحقيق مجتمع المعلومات وضع سياسات واستراتيجيات حديثة تشجع استخدام التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة. وتشمل هذه السياسات دعم انتشار وسائل الاتصال الحديثة وتوفير الخدمات الرقمية للمواطنين. كما تساعد على تقليص الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع المختلفة. وتعمل كذلك على تنظيم استخدام المعلومات وحمايتها. ويساهم ذلك في تسهيل الوصول إلى المعرفة وتعزيز الاستفادة منها. ومن خلال هذه السياسات يمكن تحقيق التنمية المبنية على المعرفة.

- تطوير مراكز المعلومات والجامعات:

يعد تطوير مراكز المعلومات والجامعات من الركائز الأساسية لتحقيق مجتمع المعلومات. ويتم ذلك من خلال إنشاء المكتبات الإلكترونية وتوفير مصادر المعرفة الرقمية للطلاب والباحثين. كما يشمل اعتماد التعليم الإلكتروني واستخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية. ويساعد ذلك على تسهيل الوصول إلى المعلومات في أي وقت ومن أي مكان. كما يعزز من جودة التعليم والبحث العلمي. وبالتالي يسهم في نشر المعرفة داخل المجتمع وتطوير القدرات العلمية.

- التعاون الدولي وتبادل الخبرات:

يعد التعاون الدولي والثنائي من الشروط المهمة لتحقيق مجتمع المعلومات. ويتم ذلك من خلال تبادل الخبرات بين الدول في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما يشمل وضع القواعد والمعايير المشتركة التي تنظم استخدام التقنيات الحديثة. ويساهم هذا التعاون في تطوير القدرات التقنية للدول المختلفة. كما يساعد على فتح قنوات للحوار العلمي والتكنولوجي. وبذلك يتم دعم الجهود العالمية لبناء مجتمع قائم على المعرفة.

- توفير البنية التحتية المعلوماتية:

يستلزم تحقيق مجتمع المعلومات توفير بنية تحتية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشمل هذه البنية شبكات الإنترنت والاتصالات السريعة والأجهزة التقنية الحديثة. كما تساعد هذه البنية على تسهيل تداول المعلومات بين الأفراد والمؤسسات. ويساهم ذلك

في دعم الاستثمار في قطاع المعلومات والخدمات الرقمية. كما يعزز من سرعة نقل المعرفة وتبادلها. وبالتالي يصبح المجتمع قادرًا على الاستفادة من الثورة التكنولوجية بشكل أفضل.[1]

3.1. أصل تسمية مجتمع المعلومات

يرتبط أصل تسمية مجتمع المعلومات بالتحولات العميقة التي عرفها العالم نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال العقود الأخيرة. فقد رأى عدد من الباحثين أن ظهور مصطلح مجتمع المعلومات جاء لوصف العصر الذي نعيشه، والذي يتميز بالاعتماد الكبير على المعلومات في مختلف مجالات الحياة. ففي هذا العصر أصبحت المعلومات موردًا أساسيًا لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية مثل العمل ورأس المال. كما أن انتشار الحواسيب وشبكات الاتصال الحديثة ساهم في تسريع إنتاج المعلومات وتداولها بين الأفراد والمؤسسات. ومن جهة أخرى يرى بعض الباحثين أن إطلاق مصطلح مجتمع المعلومات على المرحلة الحالية يعود إلى الدور المتزايد لصناعة المعلومات في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك يعتقد بعض المفكرين أننا ما زلنا نعيش امتدادًا لمرحلة المجتمع الصناعي، وأن المعلومات ليست سوى عنصر من عناصر هذا التطور. وقد أشار عالم الاجتماع Frank Webster إلى أن أهمية المعلومات في الحياة المعاصرة لا تعني أنها ظاهرة استثنائية بالكامل، بل هي جزء من التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي. كما يرى بعض الكتاب السياسيين أن مصطلح مجتمع المعرفة قد يكون أكثر

1. تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003ص 8.

دقة من مصطلح مجتمع المعلومات، لأن المعرفة تمثل مرحلة أعمق تتجاوز مجرد توفر المعلومات. ومع ذلك فإن مصطلح مجتمع المعلومات ظل الأكثر انتشارًا في الأدبيات العلمية لوصف المرحلة التي يشهد فيها العالم ثورة في مجال الاتصال والتقنيات الرقمية. وقد ازداد استخدام هذا المصطلح مع تزايد الاهتمام العالمي بدور المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ساهمت المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية في ترسيخ هذا المفهوم، ومن أبرزها World Summit on the Information Society التي انعقدت في جنيف، حيث تم اعتماد مصطلح مجتمع المعلومات للتعبير عن المجتمع الذي يعتمد في تطوره على إنتاج المعلومات ونشرها واستخدامها في مختلف المجالات. وبذلك أصبح هذا المصطلح يعبر عن مرحلة جديدة من تطور المجتمعات الإنسانية التي تقوم على المعرفة والتكنولوجيا.[1]

.4.1. قطاعات مجتمع المعلومات:

يضم مجتمع المعلومات مجموعة من القطاعات الأساسية التي تسهم في إنتاج المعلومات ونشرها ومعالجتها باستخدام التقنيات الحديثة. وتتمثل هذه القطاعات في صناعة المحتوى المعلوماتي، وصناعة تسليم أو بث المعلومات، إضافة إلى صناعة ومعالجة المعلومات. وتعمل هذه القطاعات معًا على دعم تداول المعرفة وتطوير وسائل الاتصال الحديثة. كما تسهم في تعزيز دور المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع.

. 1.عبد الهادي، محمد فتحي، مجتمع المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005ص 105.

- صناعة المحتوى المعلوماتي (Information Content Industry)

يقصد بصناعة المحتوى المعلوماتي ذلك القطاع الذي يهتم بإنتاج المعرفة والمعلومات بمختلف أشكالها الفكرية والثقافية والعلمية. وتتم هذه الصناعة من خلال مجموعة من المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تسهم في إنتاج الملكية الفكرية وتطويرها. ويشارك في هذه العملية عدد كبير من المبدعين مثل الكُتّاب والباحثين والملحنين والفنانين والمصورين، حيث يعملون على إنتاج محتويات فكرية وثقافية متنوعة. كما يساعدهم في ذلك المحررون والمخرجون وغيرهم من المتخصصين الذين يسهمون في إعداد هذه الأعمال بشكل مناسب للنشر والتوزيع. بعد ذلك يتم بيع هذه الأعمال إلى الناشرين وشركات الإنتاج ووسائل الإعلام المختلفة التي تتولى تجهيزها ونشرها للجمهور. وتشمل هذه العملية كذلك شركات التوزيع والمؤسسات الإعلامية التي تعمل على إيصال المحتوى إلى المستهلكين في أشكال متعددة مثل الكتب والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية. ولا تقتصر هذه الصناعة على إنتاج المعلومات الجديدة فقط، بل تشمل أيضًا جمع المعلومات وتنظيمها وإعدادها في شكل قواعد بيانات وموسوعات وأعمال مرجعية. كما تهتم بإعداد السلاسل الإحصائية والتقارير العلمية التي يعتمد عليها الباحثون والمؤسسات في اتخاذ القرارات. وتلعب هذه الصناعة دورًا مهمًا في نشر المعرفة وتطوير البحث العلمي وتعزيز الثقافة في المجتمع. كما تسهم في دعم الاقتصاد المعرفي من خلال تحويل المعرفة إلى منتجات يمكن تداولها في

الأسواق. ولذلك تعد صناعة المحتوى المعلوماتي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات في العصر الحديث.[1]

- صناعة تسليم أو بث المعلومات (Information Delivery Industry)

يشمل هذا القطاع مختلف المؤسسات والوسائل التي تتولى نقل المعلومات وإيصالها إلى الجمهور. ويعتمد هذا المجال على إنشاء وإدارة شبكات الاتصال والبث التي تتيح تداول المعلومات بين الأفراد والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم. وتندرج ضمن هذا القطاع شركات الاتصالات بعيدة المدى التي توفر خدمات الهاتف والإنترنت، إضافة إلى الشركات التي تدير شبكات التلفزيون الكابلي. كما يشمل أيضًا شركات البث عبر الأقمار الصناعية التي تنقل البرامج التلفزيونية والإذاعية إلى مناطق واسعة من العالم. وتلعب محطات الإذاعة والتلفزيون دورًا مهمًا في نشر الأخبار والبرامج الثقافية والتعليمية والترفيهية. وتوجد كذلك مؤسسات أخرى تستخدم هذه القنوات لنشر المحتوى المعلوماتي مثل دور النشر والمكتبات وشركات التوزيع. كما يندرج ضمن هذا القطاع بائعو الكتب والمكتبات العامة والخاصة التي تسهم في إيصال المعرفة إلى القراء. ويساعد تطور شبكات الاتصال الحديثة على تسريع عملية نقل المعلومات وتوسيع نطاق انتشارها. كما أدى ظهور الإنترنت والوسائط الرقمية إلى زيادة قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة. ويعد هذا القطاع حلقة وصل أساسية بين منتجي المعلومات ومستخدميها. ولذلك فإنه يمثل عنصرًا مهمًا في بناء

1. عبد الهادي، محمد فتحي، نفس المرجع السابق، ص 112.

مجتمع المعلومات الذي يعتمد على سرعة تداول المعرفة وانتشارها بين مختلف فئات المجتمع.[1]

- صناعة ومعالجة المعلومات (Information Processing Industry)

تعد صناعة ومعالجة المعلومات من القطاعات الأساسية في مجتمع المعلومات، حيث تعتمد على إنتاج الأجهزة والبرمجيات التي تسمح بتخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها. ويشمل هذا القطاع الشركات المتخصصة في تصميم وتصنيع الحواسيب ومعدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية المختلفة. ويقوم منتجو الأجهزة بتطوير تقنيات الحوسبة الحديثة التي تمكن الأفراد والمؤسسات من التعامل مع كميات كبيرة من البيانات والمعلومات. كما تشمل هذه الصناعة إنتاج تجهيزات الاتصالات بعيدة المدى التي تسهل عملية تبادل المعلومات بين مختلف مناطق العالم. وتتركز العديد من الشركات الكبرى العاملة في هذا المجال في الولايات المتحدة ودول شرق آسيا التي تعد من أهم مراكز التطور التكنولوجي في العالم. وإلى جانب منتجي الأجهزة توجد فئة أخرى مهمة هي فئة منتجي البرمجيات. وتعمل هذه الشركات على تطوير نظم التشغيل التي تمكن الحواسيب من العمل بكفاءة مثل نظم التشغيل المختلفة. كما تقوم بإنتاج حزم التطبيقات التي تساعد المستخدمين على إنجاز أعمالهم مثل برامج معالجة النصوص وقواعد البيانات والبرامج التعليمية وألعاب الحاسوب. ويسهم هذا القطاع في تطوير البنية التكنولوجية لمجتمع المعلومات، لأنه يوفر الأدوات

1. نجم، عبود نجم، إدارة المعرفة والمعلومات. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2004 ص 67.

التقنية اللازمة لإنتاج المعلومات وتخزينها وتحليلها. كما يساعد على تحسين كفاءة العمل في المؤسسات الاقتصادية والعلمية والإدارية. ولذلك تعد صناعة ومعالجة المعلومات عنصرًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز الابتكار التكنولوجي في المجتمعات الحديثة.[1]

خلاصة :

يتضح من خلال هذا المحور أن المعلومات والمعرفة تمثلان الركيزة الأساسية لفهم مجتمع المعلومات، حيث تشكل المعلومات المادة الأولية التي يتم معالجتها وتحليلها لتتحول إلى معرفة قابلة للاستثمار في مختلف المجالات. كما أن العلاقة التكاملية بينهما تبرز أهمية استغلال المعارف في بناء مجتمع قادر على التطور والابتكار ومواكبة التحولات الرقمية المعاصرة.

.2.الخلفية التاريخية لمجتمع المعلومات

تشير الخلفية التاريخية لمجتمع المعلومات إلى تطور المجتمعات البشرية عبر مراحل اقتصادية متعاقبة، بدءًا من الصيد والزراعة ثم الصناعة، وصولًا إلى المجتمع المعلوماتي. وقد أصبح الاعتماد على المعلومات والمعرفة أساسًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ظهور تقنيات الحوسبة والاتصالات.

1.2 نشأة مجتمع المعلومات

.1 Castells, Manuel.. The Rise of the Network Society. Oxford: Blackwell Publishing, 2000.p. 77.

ظهر مصطلح مجتمع المعلومات مع مطلع الستينيات على يد الباحث ألفن توفلر، الذي سلط الضوء على الدور المتزايد للمعلومات في حياة الأفراد والمجتمعات. وقد بدأت ملامح مجتمع المعلومات تتضح عندما تجاوز عدد العاملين في قطاع الإعلام عدد العاملين في القطاعات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أبرز أهمية المعلومات كمورد اقتصادي واجتماعي رئيسي. ويرى بعض الباحثين أن مجتمع المعلومات يمثل المرحلة الرابعة من مراحل تطور البشرية، بعد أن مرت الإنسانية بثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى وهي الصيد وجمع الثمار، والمرحلة الثانية الزراعة، والمرحلة الثالثة الصناعة، بينما تمثل المرحلة الرابعة المجتمع المعلوماتي. وفقًا للباحث جاك لوزون، فإن كل مرحلة من هذه المراحل كانت تحدد أسلوب حياة الإنسان وموارده الأساسية، حيث اعتمد الإنسان في المرحلة الأولى على الخيرات الطبيعية التي توفرها له الأرض وجهده العضلي، كما كانت قيمة الفرد تُقاس بما يملكه من أراضٍ زراعية أو وسائل إنتاج بسيطة. وكان المجتمع يعتمد أساسًا على الموارد الأولية والطاقة الطبيعية مثل الرياح والمياه والجهد البشري والحيوانات، وذلك لتلبية احتياجاته اليومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع تقدم الزمن، ظهر المجتمع الزراعي الذي شهد تطور أدوات الإنتاج وزيادة التنظيم الاجتماعي، ثم المجتمع الصناعي الذي ركز على المصانع ورأس المال والموارد الخام والطاقة لتوليد الإنتاج بكميات أكبر. في نهاية المطاف، ومع دخول الحواسيب وشبكات الاتصال في الحياة اليومية، بدأت مرحلة المجتمع المعلوماتي، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات أهم الموارد التي يعتمد عليها الأفراد

والمؤسسات في الإنتاج والتخطيط واتخاذ القرار. وفي هذه المرحلة، لم تعد الموارد الطبيعية وحدها كافية لضمان التنمية، بل أصبح الاستثمار في المعلومات والقدرة على معالجتها ونشرها أساسياً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومع ظهور تقنيات التخزين الرقمية، قواعد البيانات، والبرمجيات، أصبح بالإمكان إدارة كميات ضخمة من المعلومات بشكل أكثر فعالية. ويؤكد الخبراء أن هذا التحول يغير من طبيعة العمل، إذ أصبح التركيز على العاملين ذوي المهارات المعلوماتية والفكرية أكثر من التركيز على القوة العضلية أو الموارد المادية.

.2.2. الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات :

تعود أسباب ظهور مجتمع المعلومات إلى عاملين رئيسيين مترابطين، الأول هو التطور الاقتصادي طويل الأجل الذي جعل المعلومات مورداً أساسياً في الإنتاج واتخاذ القرارات بعد أن كانت الاقتصادات تعتمد على الأرض والمواد الخام والطاقة.

-التطور الاقتصادي طويل الأجل:

من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات، إذ إن بنية الاقتصاد العالمي تغيرت بشكل تدريجي عبر مراحل تاريخية متعددة، بداية من الاقتصاد الزراعي الذي اعتمد على الأرض والمعدات البسيطة كمصادر أساسية للإنتاج، ثم المجتمع الصناعي الذي ارتكز على رأس المال والمواد الخام والطاقة في تشغيل المصانع وتوليد السلع. ومع تقدم هذه المراحل أصبح قطاع الخدمات يتوسع بشكل كبير، خاصة تلك المرتبطة بإدارة المعلومات

والمعرفة، مما رفع من أهمية المعرفة كمورد اقتصادي رئيسي. وعند دخول الحواسيب وشبكات الاتصال والبنية الرقمية في قلب العملية الإنتاجية، بدأت المعلومات تلعب دورًا أساسيا في تحسين الكفاءة وإدارة العمليات واتخاذ القرارات في المؤسسات. وساهم هذا التحول في زيادة قيمة المعلومات والمعرفة في الاقتصاد، حتى أصبحت تمثل جزءًا مركزياً في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، وهو ما يشير إلى نمو واضح في أهمية المعلومات كمحرك اقتصادي. ومن هنا بدأ التركيز على المعلومات كقوة إنتاجية لا تقل أهمية عن الموارد التقليدية، مع ارتفاع الطلب على عمالة ذات مهارات معلوماتية عالية قادرة على التعامل مع البيانات وتحليلها. إن هذا التطور الاقتصادي الطويل ساهم في تغيير هيكل القوى العاملة واتجاهات الاستثمار، ما فتح الطريق أمام مجتمع جديد قائم على المعرفة والمعلومات. [1]

-التغيير التكنولوجي السريع:

الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ لعبت هذه التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تسهيل الوصول إلى المعلومات ومعالجتها وتبادلها عبر الشبكات الرقمية. فقد أدت التطورات في قوة الحوسبة وتخزين البيانات وتقنيات الاتصالات إلى إمكانية تداول كميات ضخمة من المعلومات في وقت قصير وبكفاءة عالية، مما ساهم في ربط الأفراد والمؤسسات في شبكة

.1.NounUpdate.. The origins and causes of information societies.2023 LIS Course Materials.P12

عالمية متكاملة. كما أن انتشار الإنترنت والأجهزة الذكية أدى إلى زيادة الاتصال بين الناس، وساهم في ظهور منصات رقمية قادرة على نشر المعلومات بشكل لحظي، وهو ما غير من سلوكيات الأفراد في التعلم والعمل والتفاعل الاجتماعي. ويظهر التغير التكنولوجي في انخفاض تكاليف استخدام هذه الأدوات مع مرور الوقت، مما جعلها في متناول قطاع أوسع من المجتمع، وأدى هذا إلى توسيع قاعدة المستخدمين وتمكينهم من الاستفادة من المعلومات في مختلف المجالات. كما أن الابتكارات التقنية الجديدة مثل الحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة عززت من القدرة على استثمار المعلومات لأغراض اقتصادية وتنظيمية. بذلك يعتبر التغيير التكنولوجي عاملًا أساسياً في الانتقال من المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات المعلوماتية الحديثة التي تعتمد على تقنيات رقمية متقدمة. [1]

خلاصة:

من خلال استعراض الخلفية التاريخية لمجتمع المعلومات، يتضح أن ظهوره لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتيجة لمسار طويل من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي عرفتها البشرية. وقد ساهمت هذه التحولات في بروز مجتمع جديد أصبحت فيه المعلومات والمعرفة أساسًا للتقدم والتطور.

3.العولمة ومجتمع المعلومات

[1] The Rise of the Information Society: Concepts and Characteristics LIS Academy2023.P33.

تُعد العولمة ومجتمع المعلومات من الظواهر المتشابكة التي تعكس التحولات العميقة في العالم الحديث، حيث تؤثر على الاقتصادات والثقافات والسياسات بشكل متزامن. يعتمد مجتمع المعلومات على إنتاج وتبادل المعرفة بسرعة وكفاءة، وهو ما تعززه العولمة من خلال شبكات الاتصال والتكنولوجيا.

1.3. تعريف العولمة

تُعد العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تتسم بزيادة الترابط والتداخل بين الدول والشعوب والاقتصادات والثقافات في جميع أنحاء العالم. يمكن اعتبارها عملية مستمرة للتفاعل بين المجتمعات، حيث تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. فهي لا تمثل مجرد حدث معاصر، بل تطور طويل ناتج عن تفاعل تاريخي بين الدول، مما يغير من كيفية إدراك الأفراد للعالم من حولهم وكيفية تفاعلهم مع المعلومات والموارد. كما أنها تشمل انتشار التكنولوجيا والابتكارات الرقمية التي تسهّل التواصل ونقل المعرفة عبر الحدود. تسهم العولمة في تبادل السلع والخدمات والأفكار والمعلومات بسرعة غير مسبوقة، ما يعزز التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي والثقافي. ومن المهم ملاحظة أن العولمة ليست موحدة التأثير، بل تختلف نتائجها حسب السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكل دولة، مع إيجابيات وسلبيات متعددة. كما أن العولمة تؤثر على سياسات الدول، والهويات الثقافية، ونظم التعليم والإعلام، وتخلق فرصًا جديدة للتنمية المستدامة، لكنها في الوقت ذاته تثير تحديات تتعلق بالخصوصية والهوية والقيم المحلية. ويمكن فهم العولمة بأنها شبكة معقدة

من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تتيح تدفق المعلومات والأفكار بسرعة كبيرة، ما يغير من أسلوب حياة الأفراد ومؤسسات المجتمع ويخلق بيئة جديدة للتنمية والتفاعل العالمي.[1]

2.3. أبعاد العولمة

تتعدد أبعاد العولمة لتشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية، حيث يتفاعل كل بُعد مع الآخر ليشكّل عملية معقدة من الترابط بين الدول والشعوب.

أ- البعد الاقتصادي:

يركز البعد الاقتصادي على تحرير الأسواق وزيادة التدفقات التجارية بين الدول، وتوسيع نطاق النشاط للشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى ترابط اقتصادي عالمي وتشابك أكبر بين اقتصادات الدول. ويساعد هذا البعد على زيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاجية، لكنه يثير مخاوف من استغلال الموارد المحلية أو زيادة التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية.

ب- البعد الثقافي:

.1.Stiglitz, J. (2002). Globalization and Its Discontents. New York: W.W2002. Norton & Company.P15

يشمل البعد الثقافي انتشار الأفكار والقيم والممارسات عبر الحدود، مع تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب. يتمثل ذلك في تبادل الموسيقى والأفلام والملابس والمأكولات وغيرها من مظاهر الثقافة اليومية، ما يؤدي إلى homogenization أي توحيد الثقافات في بعض الحالات، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تآكل الهوية الثقافية المحلية في بعض المجتمعات.

ج- البعد السياسي:

يعكس البعد السياسي زيادة التعاون بين الدول في مجال السياسات والمؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وتعزيز التنسيق العالمي في مواجهة التحديات المشتركة. كما يشمل تأثير القرارات السياسية الدولية على سياسات الدول الوطنية وقدرتها على الحفاظ على استقلاليتها في صنع القرار.

د- البعد التكنولوجي:

يتعلق البعد التكنولوجي بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة التي تسهل تبادل المعلومات والابتكارات بسرعة كبيرة عبر العالم. تساعد هذه التكنولوجيا على تطوير مجتمع المعلومات، وتسهيل الوصول إلى المعرفة، وتعزيز التعليم عن بعد، وتحسين القدرة على التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

.1.Castells, M. The Rise of the Network Society Oxford: Blackwell Publishing.2000.P15

3.3.. أنواع العولمة

تتنوع العولمة بحسب مجالات تأثيرها لتشمل الأبعاد الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والتكنولوجية، حيث تؤثر كل منها على العلاقات بين الدول والمجتمعات بطرق مختلفة

-العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية تمثل عملية زيادة التكامل بين الاقتصادات الوطنية على مستوى العالم. فهي تقوم على تحرير الأسواق وتقليل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود على الاستثمار، مما يسهل تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول. كما تؤدي إلى ترابط اقتصادات الدول بحيث تصبح الأزمات المالية أو الركود الاقتصادي في بلد ما لها تأثير مباشر على اقتصادات أخرى. وتشمل العولمة الاقتصادية نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في مختلف البلدان، بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل. ومن جهة أخرى، فإن العولمة الاقتصادية تؤدي إلى منافسة أكبر في الأسواق، مما قد يحفز الابتكار ويحسن الكفاءة الإنتاجية. كما توفر فرصًا للنمو الاقتصادي في البلدان النامية من خلال دمجها في الاقتصاد العالمي. غير أن هذه العولمة قد تزيد من الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وتعزز

هيمنة الأسواق العالمية على الاقتصاد المحلي. وهي ظاهرة معقدة تشمل أبعادًا مالية وتجارية واستثمارية مترابطة.[1]

-العولمة الثقافية

العولمة الثقافية تشير إلى انتشار الثقافات والأفكار عبر الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تأثير متبادل بين الثقافات المختلفة. من خلال وسائل الإعلام، والسينما، والموسيقى، والأزياء، والمأكولات، يمكن للأفراد في دولة ما التعرف على ثقافات أخرى والتفاعل معها. هذه الظاهرة تعزز التفاهم والتبادل الثقافي، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى تراجع بعض الثقافات المحلية نتيجة سيطرة الثقافات العالمية الأكثر تأثيرًا. بالإضافة إلى ذلك، توفر العولمة الثقافية فرصًا لتطوير الصناعات الإبداعية والفنية، وتشجع على الابتكار في مجالات مثل الإعلام والترفيه والتكنولوجيا الثقافية. كما تسهم في تشكيل هوية ثقافية أكثر شمولية لدى الأفراد، إذ يصبحون جزءًا من ثقافة عالمية مشتركة. ومع ذلك، فإنها تثير تحديات تتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي المحلي والتنوع الثقافي. بشكل عام، فإن العولمة الثقافية تعد أداة للتقارب بين الشعوب وتبادل الخبرات والأفكار.[2]

-العولمة السياسية

.1 Friedman, T. L. The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century. New York: Farrar, Straus and Giroux.2005.P6

.2.Held, D., & McGrew, A. The Global Transformations Reader: An Introduction to the .Globalization Debate. Cambridge: Polity Press .2003.P88

العولمة السياسية تتمثل في زيادة التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لتنظيم العلاقات والسياسات العالمية. فهي تشمل دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي في توجيه السياسات الدولية وحل النزاعات وتطوير القوانين العابرة للحدود. من خلال هذه المؤسسات، تتعاون الدول في مجالات مثل حقوق الإنسان، التجارة، البيئة، والأمن الدولي. كما تعزز العولمة السياسية من قدرة الدول على مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل التغير المناخي والأوبئة والأزمات الاقتصادية. ومع ذلك، فهي تثير تساؤلات حول سيادة الدول واستقلال قراراتها الداخلية، حيث يتعين أحيانًا التوافق مع معايير واتفاقيات دولية. هذا النوع من العولمة يشجع على الحوار السياسي والتنسيق متعدد الأطراف، ويعمل على خلق نظام عالمي أكثر استقرارًا وتنظيمًا.[1]

-**العولمة التكنولوجية**العولمة التكنولوجية تشير إلى انتشار التكنولوجيا الحديثة وتقنيات المعلومات والاتصالات حول العالم، مما يسهل نقل المعلومات والابتكارات بين الدول. تتضمن هذه العولمة استخدام الإنترنت، والحواسيب، والهواتف الذكية، والتقنيات الرقمية المتقدمة في مجالات مثل التعليم، والصناعة، والطب، والاقتصاد. من خلال العولمة التكنولوجية، يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى المعلومات بسرعة، والتواصل عبر الحدود، وتبادل المعرفة والخبرات بشكل غير مسبوق. كما تعزز الابتكار والإبداع، وتساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير الصناعات المختلفة. ومع ذلك، فإنها تخلق تحديات تتعلق

1. Stiglitz, J. E. Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton & Company.2002.P22

بالخصوصية والأمن السيبراني والفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية. بشكل عام، تلعب العولمة التكنولوجية دورًا محوريًا في تسريع التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على المستوى العالمي.[1]

.4.3. تأثير العولمة على مجتمع المعلومات

تمثل العولمة قوة دافعة وراء توسع شبكات المعلومات وانتشارها عالمياً، حيث أدت إلى تعزيز الترابط بين الأفراد والمؤسسات عبر الحدود. وقد ساهم هذا الترابط في تسريع نقل المعرفة وتسهيل الوصول إلى المعلومات، مما أعاد تشكيل ملامح مجتمع المعلومات الحديث.

.1.4.3.التأثير الإيجابي

تعمل العولمة على تعزيز تدفق المعلومات بسرعة وفعالية بين الدول، مما يسهم في تكامل الاقتصاد والثقافة والمجتمع. فهي تمكّن مجتمع المعلومات من الوصول إلى البيانات والمعرفة بسهولة، وتوفر أدوات وتقنيات تسرع الابتكار وتطوير التكنولوجيا.

- إتاحة المعلومات: السرعة والدقة

تمثل إتاحة المعلومات أحد أبرز التأثيرات الإيجابية للعولمة على مجتمع المعلومات، حيث توفر الأسواق العالمية للمعلومات منصة يستطيع من خلالها الأفراد والمؤسسات تبادل

.1.Norris, P. Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide. Cambridge: Cambridge University Press.2001.P33

البيانات والمعرفة بشكل سريع وفعال. يؤدي ذلك إلى تنوع استخدام المعلومات في مجالات التجارة والصحة والتعليم والإدارة والأنشطة الحكومية، ويؤثر بشكل مباشر على حياة المجتمعات وتطورها التاريخي والثقافي. كما تسهم إتاحة المعلومات في تحدي العقل الإنساني وتحفيزه على التفكير بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يجعل الأفراد أكثر معرفة وإنتاجية. إضافة إلى ذلك، تمكن المعلومات الدقيقة من تعزيز التخطيط واتخاذ القرارات الفعالة على مستوى الأفراد والمؤسسات، فهي الركيزة الأساسية لمجتمع المعلومات. كما تدعم هذه القدرة على الوصول إلى البيانات تحسين الأداء في مختلف القطاعات، وتحفز الابتكار والتفكير الاستراتيجي. من خلال إتاحة المعلومات بشكل متزايد، يمكن تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية. وهذا كله يجعل من المعلومات عنصرًا حيويًا في دعم التنمية المستدامة وإحداث التغيير الإيجابي في المجتمعات.[1]

- ثورة التكنولوجيات والشبكات

تتمثل الثورة التكنولوجية في تأثير العولمة على مجتمع المعلومات من خلال تطوير شبكات الإنترنت وتقنيات الاتصال الحديثة، والتي تتيح إبداع ثقافات عالمية والتواصل الحضاري بين الأفراد والمجتمعات. تساعد هذه الشبكات على إشاعة الديمقراطية وتمكين المجتمعات الافتراضية من تبادل الأفكار والمعلومات بحرية وسرعة، ما يسهم في تكوين مجتمع

.1.Norris, P. . Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide. Cambridge: Cambridge University Press.2001.P35

معلوماتي نشط ومتكامل. كما تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز القدرة على السيطرة على المعرفة ونقلها عبر العالم بسهولة، مما يقضي على عنصري الزمن والمكان ويؤدي إلى تغييرات نوعية في المجتمع. هذه الثورة تتيح تحسين مستويات المعيشة، وتطوير التعليم عن بعد، والتوسع في الوصول إلى المعرفة. إضافة إلى ذلك، تعزز التكنولوجيا الحديثة عمليات التجارة العالمية، مما يدعم النمو الاقتصادي والتكامل بين الدول. كما تسهم في التفاعل الثقافي بين الشعوب المختلفة، مما يثري الخبرات الإنسانية ويعزز التفاهم بين الثقافات. بفضل هذه الثورة، أصبح الوصول إلى المعلومات والابتكار أكثر سهولة، كما تحسن القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية على جميع المستويات.[1]

.5.3التأثيرات السلبية للعولمة على مجتمع المعلومات

رغم الفوائد الكبيرة للعولمة على مجتمع المعلومات، إلا أنها تحمل تأثيرات سلبية مهمة تتمثل في تفاقم الفجوة الرقمية، تآكل الهويات الثقافية المحلية، وظهور تحديات أخلاقية وقانونية معقدة. هذه التأثيرات تؤثر على قدرة الأفراد والدول على الوصول إلى المعرفة واستثمارها بشكل متوازن وآمن.

- التأثير الاقتصادي

.1.Castells, M.. The Rise of the Network Society. Oxford: Blackwell Publishers.2000.P36

تؤدي العولمة الاقتصادية إلى تحديات كبيرة على اقتصاديات البلدان النامية، حيث تواجه هذه الدول صعوبة في تطوير صناعاتها المحلية ومواجهة المنافسة العالمية من قبل الدول المتقدمة. هذا الوضع يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وارتفاع المديونية الخارجية، كما يضعف قدرة هذه الدول على تحقيق نمو حقيقي في صادراتها السلعية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم سياسات الخصخصة وتقليص دور الدولة في بروز ظاهرة الكساد الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، خاصة عندما لا يكون القطاع الخاص قادرًا على تعويض دور الدولة في تنشيط القطاعات الاقتصادية. كما أن حرص المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية على تحرير الأسواق المالية والخدماتية يعرض اقتصاديات الدول النامية لهزات متكررة، مما يؤثر على قطاعات حيوية مثل الخدمات، والتي بدأت تنافس الصناعات التقليدية مثل الزراعة والتعدين.[1]

- التأثير على الهوية والثقافة

تمثل الهوية الثقافية أحد أبرز المتضررين من العولمة، إذ تتعرض العناصر الأساسية للهوية مثل اللغة والقيم والعادات والتقاليد لضغوط عالمية homogenizing pressures. تحاول السياسات الثقافية الغربية فرض هوية شمولية على المستوى العالمي، ما يؤدي إلى تآكل الهويات المحلية وخلق تصور زائف بأن الهوية العالمية هي الهوية العصرية والمطلوبة. ويؤكد المفكرون مثل إيريك فروم أن العولمة الرقمية الغربية قد استبدلت الركائز الثقافية

1. Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton & Company.2002.P99

والدينية بمقولات تخدم الهيمنة الاقتصادية والسياسية، فيما يحذر كلود ليفي ستروس من أن العولمة الثقافية تؤدي إلى ثقافة أحادية mono culture، مع اختفاء مئات اللغات وانتفاء التنوع الثقافي. هذه المظاهر تؤثر مباشرة على مجتمعات المعلومات، حيث تتعرض المحتويات الثقافية المحلية للاختراق أو الاستهلاك القسري بما يضعف المناعة الثقافية للفرد والمجتمع.[1]

- المشكلات الأخلاقية والقانونية

تطرح العولمة والتكنولوجيا الحديثة تحديات أخلاقية وقانونية كبيرة، أبرزها انتهاك الخصوصية الفردية عبر التجسس والقرصنة، وعمليات النصب والاحتيال، والتخريب العمدي للشبكات. كما يؤدي انتشار المحتوى الممنوع أو غير الأخلاقي مثل المواقع الإباحية وممارسات الدعارة عبر الشبكات إلى انحسار القيم الأخلاقية التقليدية. من الناحية القانونية، تواجه الدول النامية صعوبات في حماية الملكية الفكرية، حيث تفرض الاتفاقيات الدولية قيودًا صارمة على استخدام التكنولوجيا، ما يجبرها إما على الامتناع عن استيراد التكنولوجيا أو اللجوء إلى القرصنة. كما يؤدي ضعف القوى العاملة المؤهلة والفجوة الرقمية إلى تقليص القدرة على التعامل الفعال مع التكنولوجيا والمعلومات، ما يخلق بيئة غير متوازنة في الوصول إلى المعرفة والاستخدام الأمثل لها.[2]

1.Fromm, E. To Have or To Be New York: Harper & Row.P129

.2.Lévi-Strauss, C. The View from Afar. Chicago: University of Chicago Press1980.P133.

– الفجوة الرقمية وضعف البنية التكنولوجية

تؤدي العولمة إلى تفاقم الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يعاني البعض من نقص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات الحديثة، مما يزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. ضعف البنية التكنولوجية وضعف التنسيق بين المتخصصين في علوم الحاسوب وإدارة المعلومات يؤدي إلى استغلال محدود للمعرفة المتاحة. الاعتماد الكبير على التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، يهدد بتسطيح العقل البشري، حيث تتحول بعض العمليات الفكرية والإبداعية من الإنسان إلى الآلة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني سوق العمل من نقص الكفاءات الفنية والتدريبية المناسبة لمواكبة التغيرات السريعة في مجال الحواسيب والتكنولوجيا الحديثة، ما يقلل من قدرة المجتمع على تطوير مهاراته والاستفادة من مجتمع المعلومات بشكل كامل.[1]

خلاصة :

يؤكد هذا المحور أن العولمة ومجتمع المعلومات ظاهرتان مترابطتان، حيث ساهمت العولمة في تسريع تدفق المعلومات وتعزيز التواصل بين المجتمعات، كما أتاحت فرصًا كبيرة للتبادل المعرفي. وفي المقابل، فرضت تحديات تتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية وضمان الاستخدام الآمن والمتوازن للمعلومة.

.1 Barlow, J. P. A Declaration of the Independence of Cyberspace. Electronic Frontier Foundation.1996.P12

4. سمات وخصائص مجتمع المعلومات

يمثل مجتمع المعلومات بيئة تعتمد أساسًا على إنتاج ومعالجة وتبادل المعلومات والمعرفة بكفاءة عالية، حيث تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في تنظيم هذه العمليات. وتتميز هذه المجتمعات بقدرتها على توظيف المعلومات لدعم صنع القرار، الابتكار، والتفاعل الاجتماعي والثقافي بشكل سريع وفعال.

1.4. خصائص المعلومات في مجتمع المعلومات

- انفجار المعلومات

يُعد انفجار المعلومات أحد أبرز الخصائص المميزة لمجتمع المعلومات، فهو يمثل النمو الهائل والمتسارع في كمية المعلومات المتاحة نتيجة التطورات العلمية والتقنية الحديثة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة. وقد تحول إنتاج المعلومات من مجرد نشاط أكاديمي أو بحثي إلى صناعة كاملة قائمة بذاتها، لها سوق اقتصادي كبير يوازي في أهميته أسواق الموارد الطبيعية مثل البترول والذهب، ويشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد المعاصر. تشمل ظاهرة انفجار المعلومات جميع مجالات النشاط الإنساني، فالمجالات العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية، والتعليمية جميعها تعتمد على المعلومات كمكون رئيسي لتحقيق التطور والكفاءة. هذا النمو السريع للمعلومات أدى إلى ظهور تخصصات علمية وفنية جديدة، وزيادة القدرة الإنتاجية والمعرفية للأفراد والمؤسسات، بحيث أصبحت المعلومات قوة منتجة تُضاف إلى القوى البشرية والمادية الأخرى. هناك عدة أسباب ساهمت في هذا الانفجار،

منها: الزيادة الهائلة في المطبوعات والمنشورات العلمية والتقنية، والتي أصبحت تغطي جميع الموضوعات، ما جعل من الصعب اختيار المواد المطلوبة بشكل نوعي، وكذلك انهيار الحدود التقليدية بين الموضوعات وتداخل التخصصات المختلفة، إضافة إلى الزيادة الملحوظة في التخصصات الدقيقة داخل العلوم المختلفة. كما أن فشل الأساليب والوسائل التقليدية في السيطرة على الكم الهائل من المعلومات أدى إلى تراكمها بشكل متسارع، مما شكل تحديًا أمام المؤسسات والأفراد لإدارتها واستغلالها. ومن النتائج الهامة لهذه الظاهرة أن المعلومات لم تعد مجرد أداة للمعرفة بل أصبحت سلعة اقتصادية، ومواردًا استراتيجيًا يدعم الابتكار والتنمية ويعزز القدرة التنافسية على المستوى الدولي. هذا الانفجار المستمر للمعلومات خلق بيئة تتطلب مهارات متقدمة للتحليل والتصنيف.

- استخدام المعلومات كمورد اقتصادي

المؤسسات في مجتمع المعلومات تعتبر المعلومات أحد الموارد الاقتصادية الحيوية، فهي ليست مجرد بيانات أو أخبار، بل أداة استراتيجية لتعزيز الإنتاجية والكفاءة داخل المنظمات. المعلومات تُستخدم لدعم الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، كما تساعد على تحسين العمليات التشغيلية واتخاذ القرارات المستندة إلى بيانات دقيقة وموثوقة. أي مورد متاح داخل المؤسسة، سواء كان مواد خام أو معدات أو أصول أخرى، يمكن أن يكتسب قيمة أكبر عند دمجه بالمعلومات، مما يزيد من فعاليته ويعزز الأداء العام للمؤسسة. وبذلك تصبح المعلومات جزءًا لا يتجزأ من البيئة المؤسسية، متخللة جميع العمليات الأساسية من التخطيط

والإدارة إلى التسويق والتوزيع، بحيث يمكن لكل موظف أو إدارة الاستفادة من المعلومات لدعم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. هذا الاستخدام يعكس التحول الكبير نحو اقتصاد المعرفة، حيث تصبح المعلومات سلعة قابلة للتداول داخل الأسواق، وتلعب دورًا في تحسين تنافسية المؤسسات محليًا ودوليًا. علاوة على ذلك، فإن دمج المعلومات في العمل المؤسسي يتيح فرصًا لتقليل الهدر والموارد المهدورة من خلال تحسين عمليات الإنتاج والتوزيع، ويحفز على تطوير أساليب العمل وإعادة تصميم العمليات بشكل مبتكر. كما أن المعلومات تعزز قدرة المؤسسات على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية، والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا للاستدامة والتطوير المستمر. وفي هذا السياق، تتحول المعرفة والمعلومات إلى أصول اقتصادية قابلة للقياس والتقييم، ويظهر دورها في خلق ميزة تنافسية مستدامة. ولذلك، فإن إدارة المعلومات أصبحت نشاطًا مؤسسيًا متكاملًا، يشمل جمع البيانات وتحليلها وتخزينها واستثمارها في خدمة أهداف المؤسسة، بما يساهم في رفع الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد على مكانة المعلومات كعامل محوري في الاقتصاد الحديث

- الاستخدام المتنامي للمعلومات بين الجمهور العام

يتزايد استخدام المعلومات بين الأفراد في مجتمع المعلومات بشكل ملحوظ، حيث لم تعد المعلومات مقصورة على المؤسسات أو الباحثين، بل أصبحت متاحة للجمهور العام كمستهلكين ومواطنين مشاركين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يستخدم الأفراد

المعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة في حياتهم اليومية، سواء في الشراء أو التعليم أو الصحة أو متابعة الأحداث العامة، وهذا يعكس التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يقوم على المعرفة. كما يمكن للأفراد استخدام المعلومات لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين، من خلال المشاركة في النقاش العام، ومراقبة السياسات، والمساهمة في صنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية. توفر التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت، والمنصات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، أدوات تمكّن الجمهور من الوصول إلى مصادر المعلومات بسرعة وكفاءة، وتتيح لهم المشاركة الفاعلة في عمليات التعلم والتثقيف. بالإضافة إلى ذلك، يتيح مجتمع المعلومات الفرص للأفراد لتوسيع نطاق معرفتهم وتنمية مهاراتهم، حيث يمكن الوصول إلى التعليم والثقافة من خلال نظم المعلومات المتنوعة، ما يقلل الفجوات المعرفية والاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة. كما أن الاستخدام المتزايد للمعلومات بين الجمهور يشجع على التعلم المستمر والابتكار، ويزيد من قدرة الأفراد على مواجهة تحديات الحياة والعمل بكفاءة أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز النفاذ إلى المعلومات يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة، ويخلق فرصًا متكافئة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كل هذه العوامل تجعل المعلومات أداة تمكين رئيسية لكل فرد، ويعزز مفهوم الديمقراطية التشاركية، حيث يكون لكل مواطن القدرة على التأثير والمساهمة في التغيير، مما يعكس الدور الأساسي لمجتمع المعلومات في بناء مجتمع معرفي متكامل ومتفاعل

- ثورة تكنولوجيا الاتصالات

تُعد ثورة تكنولوجيا الاتصالات واحدة من أهم خصائص مجتمع المعلومات، حيث أصبح الوصول إلى المعلومات سريعًا وفعالًا بفضل التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة. تعتمد هذه الثورة على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل مكثف، بما يشمل الإنترنت، والهواتف الذكية، والحوسبة السحابية، والشبكات الاجتماعية، التي غيرت الطريقة التي يتم بها جمع المعلومات ونقلها وتبادلها بين الأفراد والمؤسسات. يرى الباحثون أن التطور التكنولوجي ليس مجرد أداة، بل المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي، لأنه يمكّن المجتمعات من الابتكار والتفاعل على نطاق واسع، ويخلق فرصًا غير محدودة لتوسيع المعرفة والتعليم والتعلم المستمر. هذه التقنيات تسهّل الربط بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتساعد على تبادل الخبرات والأفكار بشكل لحظي، مما يعزز التكامل بين المجتمعات المحلية والدولية. علاوة على ذلك، فإن ثورة الاتصالات تعزز الاقتصاد الرقمي، حيث تتحول المعلومات والبيانات إلى سلعة قابلة للتحليل والتداول، وتدعم الابتكار في الصناعات والخدمات. كما تتيح هذه الثورة للأفراد التحكم في الوصول إلى المعلومات، وتحسين جودة القرارات الشخصية والمؤسسية، وزيادة الكفاءة في العمل والتعليم والخدمات العامة. وفي المجال الاجتماعي، توفر هذه التكنولوجيا أدوات قوية لتعزيز المشاركة المجتمعية والمواطنة النشطة، وتمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع السياسات. كل هذه العوامل تجعل ثورة تكنولوجيا الاتصالات محورًا أساسيًا في تطور مجتمع المعلومات، إذ لم

تعد المعلومات مقتصرة على فئة محددة، بل أصبحت متاحة للجميع، مع زيادة الاعتماد على الأدوات الرقمية لتعزيز التعلم والابتكار والإنتاجية، وخلق مجتمع أكثر تكاملاً وفعالية[1]

- العولمة

العولمة تعتبر من أبرز خصائص مجتمع المعلومات، فهي تمثل صبغ العالم بصبغة واحدة من حيث الترابط بين الداخل والخارج، حيث تصبح المجتمعات مترابطة بشكل أكبر عبر شبكات اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية. في ظل العولمة، تتدفق المعلومات بسرعة بين الدول، ما يجعل كل مجتمع جزءًا من شبكة عالمية متكاملة، ويتيح فرصًا واسعة لتبادل المعرفة والخبرات بين الثقافات المختلفة. يتيح هذا التلاحم للمؤسسات والأفراد الوصول إلى الأسواق العالمية والتعلم من التجارب الناجحة في مجالات متنوعة، مما يعزز الابتكار والتطوير المستمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن العولمة تشجع على تعزيز التفاعل الثقافي، مع إمكانية الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية من خلال المعلومات الرقمية والمحلية، ما يخلق توازنًا بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصية الثقافية. تلعب المعلومات هنا دورًا محوريًا في نقل الأفكار والقيم، ودعم القرارات الاقتصادية والسياسية، وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في المجتمع العالمي. كما أن العولمة تعزز التنافسية الاقتصادية، حيث تصبح القدرة على الوصول إلى المعلومات والمعرفة عاملًا حاسمًا في نجاح الأفراد

---

1. سونيا محمد البكري، إبراهيم سلطان، *نظم المعلومات*. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001 ص 64.

والمؤسسات على المستوى الدولي. وهذا يترجم إلى ضرورة وجود سياسات واستراتيجيات وطنية ودولية لتسهيل النفاذ إلى المعلومات، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وضمان مشاركة متساوية للجميع في مجتمع المعلومات، بما يعكس الدور متعدد الأبعاد للعولمة في بناء مجتمع معلوماتي متكامل ومتفاعل.

– الاقتصاد القائم على المعلومات

الاقتصاد في مجتمع المعلومات أصبح قائمًا بشكل رئيسي على المعلومات والمعرفة، حيث تُعد القدرة على جمع المعلومات ومعالجتها واستخدامها عاملًا أساسيًا لنجاح المؤسسات والدول. تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة على أدوات المعلومات مثل الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال الحديثة، ما يسمح بتسريع عمليات الإنتاج وتحسين جودة الخدمات. المعرفة والإبداع أصبحا مرتبطين مباشرة بالإنتاج الاقتصادي، بحيث يمكن لأي نشاط إنتاجي أن يكتسب قيمة إضافية عند دمجه بالمعلومات، ما يعكس التحول نحو اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على الابتكار واستخدام المعلومات لتحقيق ميزة تنافسية. يوفر هذا الاقتصاد فرصًا كبيرة لتطوير المنتجات والخدمات وتحسين العمليات، ويتيح القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على تحليل البيانات. كما يتيح الاقتصاد القائم على المعلومات للمؤسسات القدرة على التوسع في الأسواق العالمية، وتعزيز التفاعل بين الصناعات المختلفة، وتقليل الهدر والموارد المهدورة، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على المعلومات يدعم التنمية المستدامة ويحفز

الابتكار في مختلف القطاعات، سواء كانت صناعية أو خدمية أو تعليمية. وفي هذا السياق، تعتبر القدرة على إدارة المعلومات وتحليلها وتوظيفها بشكل فعال أحد أهم العناصر لنجاح الاقتصاد الرقمي، ويصبح الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة استراتيجية لكل مؤسسة تسعى للبقاء في المنافسة. [1]

– ظهور نظم المعلومات

ظهر قطاع جديد في الاقتصاد الحديث ضمن مجتمع المعلومات، وهو قطاع المعلومات، الذي أصبح مكملًا للقطاعات التقليدية الثلاثة: الزراعة، والصناعة، والخدمات. إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها أصبح نشاطًا اقتصاديًا رئيسيًا، حيث تسعى الدول والمؤسسات إلى تنظيم هذه العملية وجعلها جزءًا من استراتيجيتها الاقتصادية. تشمل نظم المعلومات جميع العمليات المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتخزينها وتوزيعها بشكل فعال، مما يسمح باتخاذ القرارات بسرعة ودقة عالية. أصبحت هذه النظم أداة رئيسية لدعم الابتكار وتطوير الخدمات وتحسين جودة الأداء المؤسسي، فهي تربط بين مختلف إدارات المؤسسة وتوفر معلومات دقيقة لتقييم العمليات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما توفر نظم المعلومات القدرة على توسيع نطاق الأعمال، من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق والعملاء، وتسهيل التواصل مع الشركاء والموردين. علاوة على ذلك، فإن ظهور هذه النظم يعزز القدرة على مراقبة الأداء وقياس النتائج، بما يساهم في زيادة الكفاءة وتقليل الأخطاء، وتحسين

1.سونيا محمد البكري، نفس المرجع السابق، ص 65.

جودة المنتجات والخدمات. هذا القطاع أصبح من العناصر الأساسية في اقتصاد المعرفة، حيث يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

- تعدد فئات المتعاملين مع المعلومات

يمتاز مجتمع المعلومات بقدرته على توفير النفاذ إلى المعلومات لجميع الفئات، سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات، أو هيئات عامة، مما يضمن وصول المعرفة بشكل واسع ومتساوٍ. القدرة على الوصول إلى المعلومات تمكّن الجميع من اتخاذ قرارات مستنيرة، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو السياسية، ما يعزز المشاركة المجتمعية وتمكين الأفراد. كما أن تعدد فئات المتعاملين يجعل من المعلومات سلعة عامة يمكن للجميع الاستفادة منها، مع تطوير مهارات الأفراد في تحليل البيانات واستخدام المعرفة لتحقيق أهدافهم. هذه القدرة على النفاذ المفتوح تخلق فرصًا للتعلم المستمر والابتكار، وتزيد من قدرة الأفراد والمؤسسات على التكيف مع التغيرات في البيئة المحلية والدولية. إضافة إلى ذلك، فإن سهولة الوصول إلى المعلومات تشجع على المشاركة الفعالة في النقاش العام، وتمكين المواطنين من التأثير في السياسات واتخاذ القرارات، ما يعكس دور المعلومات في دعم الديمقراطية التشاركية. كما أن توفر المعلومات لجميع الفئات يسهم في تعزيز العدالة

الاجتماعية، وتقليل الفجوات الاقتصادية والمعرفية بين مختلف شرائح المجتمع، ويخلق بيئة تعليمية وثقافية أكثر شمولية. [1]

خلاصة :

يتضح أن مجتمع المعلومات يتميز بجملة من الخصائص التي تجعله مختلفًا عن المجتمعات التقليدية، أبرزها الانفجار المعرفي، والاعتماد على التكنولوجيا، وسرعة تداول المعلومات. وتعكس هذه الخصائص التحول نحو بيئة رقمية تفرض على الأفراد والمؤسسات ضرورة التكيف المستمر مع مستجداتها.

ثانيا: سمات مجتمع المعلومات

يمتاز مجتمع المعلومات بقدرته على إنتاج ومعالجة المعلومات بشكل مستمر، مما يجعله مجتمعًا معرفيًا يعتمد على البيانات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. تتسم هذه المجتمعات بالترابط العالمي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الوصول إلى المعلومات، مع زيادة المشاركة بين الأفراد والمؤسسات.

- دور الحكومات وأصحاب المصلحة

1. سونيا محمد البكري، نفس المرجع سابق

تلعب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة دورًا أساسيًا في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم التنمية الشاملة في المجتمع. ويشمل هذا الدور تطوير السياسات والتشريعات التي تضمن تنظيم استخدام المعلومات وحمايتها، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتيح الوصول العادل إلى المعرفة لجميع الأفراد. كما يشجع هذا المبدأ على الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، ويحفز القطاع الخاص والمؤسسات البحثية على تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تعتمد على المعلومات. يهدف هذا الدور أيضًا إلى خلق بيئة مستقرة وآمنة تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستفادة المثلى من الموارد المعلوماتية، مع تعزيز المشاركة الفاعلة للمواطنين في التخطيط واتخاذ القرار. من خلال التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة، يمكن توفير الدعم الفني والتدريب اللازم للقوى البشرية، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات شاملة لإدارة المعرفة وتعزيز القدرات الوطنية في مجال المعلومات. ويؤدي هذا المبدأ إلى تحقيق مجتمع معلوماتي قادر على دعم التنمية المستدامة، وتحسين جودة حياة المواطنين، وضمان العدالة في الوصول إلى الموارد المعلوماتية والخدمات الرقمية .[1]

- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

1. سونيا محمد البكريم ،مرجع سبق دكره ،.ص66

تُعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حجر الزاوية في قيام مجتمع المعلومات، فهي توفر الوسائل التقنية اللازمة لجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها بشكل فعال. تشمل هذه البنية شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مراكز البيانات، نظم الحوسبة، والأجهزة الحديثة المستخدمة في تبادل المعلومات. يتيح الاستثمار في هذه البنية التحتية استمرارية تدفق المعلومات بطريقة آمنة ومنظمة، ويدعم تطوير الابتكار والنمو الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. كما أن وجود بنية تحتية قوية يمكن الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المعلومات بشكل موثوق وسريع، مع توفير الأساس لتطوير خدمات التعليم والصحة والإدارة العامة. وتساعد البنية التحتية على ربط القطاعات المختلفة داخل الدولة، وتعزز القدرة على التعاون الدولي في تبادل البيانات والخبرات. كما أن هذه البنية تسهم في مواجهة التحديات التقنية مثل الاختراقات الإلكترونية وفقدان البيانات، وتعمل على ضمان حماية المعلومات الحساسة. من خلال دعم البنية التحتية، يمكن خلق مجتمع معلوماتي متكامل يضمن توظيف التكنولوجيا بشكل مستدام، مع تطوير المهارات الرقمية للمجتمع وتعزيز القدرة على الابتكار والتكيف مع التحولات العالمية .

- النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

يعد النفاذ العادل للمعلومات والمعرفة أحد المبادئ الأساسية لمجتمع المعلومات، حيث يضمن لكل فرد القدرة على الوصول إلى البيانات والمعارف بغض النظر عن مكانه أو فئته الاجتماعية. ويهدف هذا المبدأ إلى تعزيز مشاركة الأفراد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والتعليمية والثقافية، من خلال إزالة الحواجز التي تعيق الحصول على المعلومات. يوفر النفاذ إلى المعرفة فرصًا متساوية للجميع للمشاركة في اتخاذ القرارات وممارسة حقوقهم كمواطنين، ويعزز من قدرة المؤسسات على تطوير سياساتها وخططها بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة. كما يشجع هذا المبدأ على تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين المجتمعات المختلفة، بما يرفع من جودة التعليم والبحث العلمي، ويساهم في تطوير حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية. ومن خلال ضمان النفاذ إلى المعلومات، يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين الأفراد من تطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية، بما يدعم الاقتصاد القائم على المعرفة. كذلك، يساهم هذا المبدأ في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، ويشجع على بناء مجتمع يعتمد على المعرفة كأساس للابتكار واتخاذ القرارات الذكية .[1]

- اكتساب المهارات والمعرفة

يتيح مبدأ اكتساب المهارات والمعرفة لكل فرد فرصة تطوير قدراته لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة. يتم دمج تكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل التعليم لضمان تطوير مهارات الأفراد في استخدام المعلومات بشكل فعال وتحليلها واستثمارها في الابتكار. يساعد هذا المبدأ على تعزيز قدرة الشباب والكبار على التعامل مع البيانات الرقمية

1. سونيا محمد البكري، مرجع سبق دكره.

والاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة، سواء المهنية أو الشخصية. كما يشجع على التعلم المستمر ومواكبة التغيرات التكنولوجية، ويزيد من قدرة المجتمع على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي. من خلال هذا المبدأ، تصبح المعرفة أداة استراتيجية لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، مع تعزيز ثقافة المشاركة والإبداع في المجتمع. كما يعمل على رفع مستوى الكفاءات الرقمية للمواطنين، وتطوير برامج تدريبية متقدمة تواكب التطور التكنولوجي، ما يساهم في بناء مجتمع معلوماتي متكامل قادر على مواجهة التحديات الحديثة والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية .

- حماية الشبكات والمعلومات

يشمل هذا المبدأ الحفاظ على أمن الشبكات وحماية خصوصية المعلومات وحماية حقوق المستهلك، مع تعزيز ثقافة الاستخدام المسؤول للمعلومات. يهدف هذا إلى توفير بيئة آمنة للأفراد والمؤسسات تمكنهم من تبادل المعلومات واستخدامها دون مخاطر. كما يسهم في مواجهة الجرائم الإلكترونية والاختراقات المحتملة التي قد تهدد البيانات الحساسة، ويضمن استمرارية عمل نظم المعلومات بكفاءة عالية. يعتمد المجتمع المعلوماتي على حماية الشبكات لضمان نزاهة البيانات وسرعة الوصول إليها، ولتطوير ثقة المستخدمين في الخدمات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا المبدأ التعاون بين الجهات الوطنية والدولية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في أمن المعلومات، ويحفز على وضع سياسات وإجراءات لضمان خصوصية البيانات وحماية المستخدمين. ويشكل هذا المبدأ عنصرًا

أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال خلق بيئة معلوماتية آمنة وموثوقة تدعم الابتكار، وتزيد من فعالية استخدام التكنولوجيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

– استخدام التكنولوجيا كأداة للإدارة الناجحة

يؤكد هذا المبدأ على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعالة للإدارة وتحسين الأداء المؤسسي. يساعد على تطوير نظم الإدارة الرقمية التي تدعم اتخاذ القرارات بسرعة ودقة، وتحسين العمليات الداخلية والخارجية للمؤسسات. كما يتيح هذا المبدأ الاستفادة من المعلومات لتخطيط المشاريع، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار في الخدمات والمنتجات. تساهم التكنولوجيا هنا في ربط المؤسسات المحلية بالدولية، مما يدعم التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا كأداة للإدارة يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، ويحفز على تحسين الأداء العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال هذا المبدأ، يمكن توظيف المعلومات بشكل استراتيجي لدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الفعالية في التخطيط والتنفيذ، مما يجعل المؤسسات أكثر قدرة على المنافسة والتكيف مع التغيرات العالمية .[1]

.2.4. – أهداف مجتمع المعلومات

1. سونيا محمد البكري، مرجع سبق دكره.ص66

تهدف مجتمع المعلومات إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية المستدامة وتمكين الأفراد من الوصول إلى المعرفة، مع دعم التعليم والابتكار وتحقيق العدالة الاجتماعية. تسعى هذه الأهداف إلى جعل المعلومات أداة استراتيجية لتحسين جودة الحياة وتطوير المجتمعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

– الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يهدف مجتمع المعلومات إلى الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة، بحيث تصبح هذه الأدوات جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات. تُستخدم هذه التكنولوجيا لتحسين الأداء المؤسسي، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتسريع عمليات اتخاذ القرار المبنية على البيانات الدقيقة. كما تساهم في تطوير الخدمات العامة والخاصة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة، ما يعزز قدرة المجتمع على الابتكار والنمو الاقتصادي والاجتماعي. من خلال الاستخدام الكامل لتكنولوجيا المعلومات، يمكن ربط مختلف القطاعات وتحسين التنسيق بين المؤسسات، مع دعم البحث العلمي والتعليم الرقمي وتوفير فرص تعلم مستمر للأفراد. كما يُمكّن هذا الهدف الحكومات والمؤسسات من تطبيق استراتيجيات تطوير فعالة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ويساهم أيضًا في خلق بيئة رقمية آمنة ومستدامة تدعم التنمية

المستدامة، مع تعزيز فرص الاستثمار والابتكار في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية [1]

- إتاحة النفاذ إلى المعلومات

يُركز مجتمع المعلومات على إتاحة فرصة النفاذ إلى المعلومات لجميع الأفراد عبر شبكات المعلومات العالمية والإقليمية والدولية والمحلية. هذا الهدف يضمن وصول البيانات والمعرفة بشكل عادل، مع مراعاة التنوع الثقافي واحترام الخصوصية الفردية لكل مجتمع. يتيح النفاذ إلى المعلومات للمواطنين القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة في حياتهم اليومية، سواء في التعليم أو الصحة أو الاقتصاد أو المشاركة المدنية. كما يدعم هذا الهدف تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين الأفراد من المساهمة الفاعلة في صنع السياسات واتخاذ القرارات على المستويات المختلفة. ويساهم النفاذ المفتوح إلى المعلومات في الحد من الفجوات المعرفية والاجتماعية بين فئات المجتمع، ويحفز على الابتكار والتعلم المستمر، مع تمكين الأفراد من تطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح النفاذ إلى المعلومات للقطاعات المختلفة تحسين التخطيط الاستراتيجي وتعزيز التنافسية، ما يجعل المعلومات أداة رئيسية للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

1. فؤاد عبد المنعم البكري ، الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال (الطبعة الثانية). القاهرة عالم الكتب للنشر والتوزيع،2005 ص 27.

- تطوير التعليم وتجديد المناهج الدراسية

يسعى مجتمع المعلومات إلى تطوير التعليم وتجديد المناهج الدراسية بما يخدم الانتقال إلى مجتمع المعلومات. ويهدف هذا التطوير إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع المعلومات والتكنولوجيا بشكل فعال، وإكسابهم القدرة على الابتكار وحل المشكلات. كما يسهم في تحديث طرق التعليم لتكون أكثر تفاعلية وشمولية، مع دمج استخدام الحاسوب والوسائط الرقمية في جميع مراحل التعليم. ويهدف هذا الهدف إلى ربط التعليم بالمتطلبات العملية لسوق العمل الرقمي، وتعزيز قدرات الشباب على المنافسة محليًا ودوليًا. كما يساهم في تمكين المعلمين والطلاب من الوصول إلى موارد معرفية متنوعة وتحليل المعلومات بشكل نقدي، ما يعزز جودة التعلم ويطور التفكير الاستراتيجي. ومن خلال تجديد المناهج، يمكن خلق بيئة تعليمية تشجع على التعلم المستمر، وتدعم الابتكار، وتحقق انتقالًا سلسًا من التعليم التقليدي إلى مجتمع قائم على المعرفة والمعلومات

- إزالة الفروق الاجتماعية والاقتصادية

يسعى مجتمع المعلومات إلى تقليل الفروق الاجتماعية والاقتصادية الظاهرة بين فئات المجتمع، من خلال تمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات والمعرفة. يساعد هذا الهدف على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات المهمشة من الحصول على فرص متساوية في التعليم والعمل والخدمات الرقمية. كما يدعم التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة، ويعزز فرص المشاركة المجتمعية للجميع. من خلال تقليل هذه الفروق، يمكن تحقيق مجتمع

أكثر تكافؤًا يعتمد على المعرفة، ويتيح للجميع تطوير مهاراتهم وقدراتهم، والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال. هذا الهدف يربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ويجعل من المعلومات أداة أساسية لتمكين الأفراد والمؤسسات، مع تعزيز الرفاه الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة

- خدمة المصلحة العامة وتحقيق الرفاه الاجتماعي

يسعى مجتمع المعلومات إلى خدمة المصلحة العامة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال استخدام المعلومات والتكنولوجيا بشكل استراتيجي. ويهدف هذا الهدف إلى تعزيز خطط التنمية الوطنية والدولية، وتوجيه الموارد بشكل فعال لتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين. كما يركز على تطوير السياسات والخدمات بما يلبي احتياجات المجتمع، مع تعزيز فرص الابتكار والمشاركة المجتمعية. يضمن هذا الهدف أن تصبح المعلومات أداة لتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي لكل مجتمع. ومن خلال تحقيق هذا الهدف، يمكن تعزيز التكافل الاجتماعي، وتطوير الخدمات العامة، ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة، ما يعكس الدور الحيوي لمجتمع المعلومات في تحسين جودة الحياة والرفاه الاجتماعي .[1]

1.فؤاد عبد المنعم البكري. مرجع سبق دكره .

6.متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية نحو مجتمع يعتمد على المعرفة والمعلومات كمورد أساسي للتنمية والتقدم، حيث لم تعد الثروة تقاس فقط بالإمكانات المادية، بل بمدى القدرة على إنتاج المعرفة واستثمارها. وقد أدى هذا التحول إلى بروز مفهوم مجتمع المعلومات الذي يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات. ولتحقيق هذا النموذج المجتمعي، لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تمثل شروط قيامه، إلى جانب ركائز تدعمه وتضمن استمراريته. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات.

أولا : متطلبات مجتمع المعلومات

1/ قيادة إدارية فعالة:

تُعد القيادة الإدارية الفعالة حجر الأساس في بناء مجتمع المعلومات، حيث تضطلع بدور محوري في رسم الاستراتيجيات ووضع الرؤى المستقبلية التي تتماشى مع التحولات الرقمية المتسارعة. فهي المسؤولة عن توجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق الأهداف المعرفية، وضمان حسن استغلالها بما يحقق الكفاءة والفعالية. كما تساهم في خلق بيئة تنظيمية مشجعة على الابتكار والتعلم المستمر، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات. وتعمل القيادة كذلك على ترسيخ ثقافة الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات، بدل الاعتماد على الحدس أو التجربة فقط. إضافة إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق التنسيق بين مختلف

المستويات الإدارية، مما يضمن انسجام الجهود. كما تساهم في دعم التحول الرقمي من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة. وبالتالي فإن غياب قيادة فعالة قد يؤدي إلى فشل جهود بناء مجتمع المعلومات.[1]

2/ تمكين الموارد البشرية:

يُعتبر تمكين الموارد البشرية من أبرز متطلبات مجتمع المعلومات، نظراً لكون الإنسان هو المنتج والمستهلك الأساسي للمعرفة. ويقصد بالتمكين منح الأفراد الصلاحيات والفرص التي تمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة في تطوير العمل. كما يشمل توفير برامج التدريب والتأهيل المستمر، بما يسمح لهم بمواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة. ويساهم التمكين في تنمية روح الابتكار والإبداع لدى العاملين، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، يساعد على استثمار المعرفة الضمنية الكامنة في عقول الأفراد وتحويلها إلى معرفة صريحة قابلة للتداول. كما يعزز من شعور الانتماء والرضا الوظيفي. وبالتالي فإن المؤسسات التي تستثمر في مواردها البشرية تحقق نتائج أفضل في بيئة تنافسية.[2]

---

1. محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، عمان، 2008، ص 256.

2. إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة، عمان، 2006، ص 34.

3/ بناء استراتيجية متكاملة:

يتطلب بناء مجتمع المعلومات اعتماد استراتيجية متكاملة وواضحة المعالم، تعكس رؤية المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية. وتشمل هذه الاستراتيجية تحديد الأهداف طويلة المدى، ووضع خطط عمل مرنة تستجيب للتغيرات البيئية والتكنولوجية. كما تقوم على تكامل مختلف الأنشطة والوظائف داخل المؤسسة، بما يضمن تحقيق الانسجام في الأداء. وتساعد الاستراتيجية في توجيه الجهود نحو الابتكار وتبني الحلول التكنولوجية الحديثة. إضافة إلى ذلك، تساهم في تحسين استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. كما تمكن المؤسسة من التكيف مع المنافسة العالمية. وبالتالي فإن غياب التخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى ضعف الأداء وفقدان القدرة على التطور.[1]

4/ نظام معلومات متكامل:

يُعد نظام المعلومات المتكامل من الركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات، حيث يوفر البنية التحتية اللازمة لإدارة البيانات والمعرفة. فهو يتيح جمع البيانات من مصادر متعددة، ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات. كما يوفر إمكانية تخزين هذه المعلومات واسترجاعها بسهولة عند الحاجة. ويساعد كذلك في تحسين الاتصال والتنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة. إضافة

1. صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، القاهرة، 2005، ص 92.

إلى ذلك، يساهم في تسهيل تداول المعرفة بين الأفراد، مما يعزز من التعلم التنظيمي. كما يدعم العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة. وبالتالي فإن وجود نظام معلومات فعال يعد شرطًا أساسيًا لنجاح أي مؤسسة في بيئة المعلومات.[1]

5/ عمال المعرفة:

يمثل عمال المعرفة العنصر البشري الأساسي في مجتمع المعلومات، حيث يعتمد عليهم في إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها. ويتميز هؤلاء الأفراد بامتلاكهم مهارات عالية في تحليل المعلومات وتفسيرها واستخدامها في حل المشكلات. كما يمتلكون القدرة على التعلم المستمر والتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة العمل. إضافة إلى ذلك، يسهمون في تطوير الابتكار داخل المؤسسات من خلال أفكارهم وخبراتهم. ويعتمد نجاح المؤسسات الحديثة بشكل كبير على كفاءة عمال المعرفة وقدرتهم على تحقيق القيمة المضافة. كما أنهم يشكلون مصدرًا رئيسيًا للميزة التنافسية. وبالتالي فإن الاستثمار في هذه الفئة يعد ضرورة لتحقيق التفوق في اقتصاد المعرفة.[2]

6/ خبراء المعرفة: يمثل خبراء المعرفة فئة متقدمة من عمال المعرفة، حيث يتمتعون بمستوى عالٍ من التخصص والخبرة في مجالات معينة. ويلعبون دورًا مهمًا في توجيه المؤسسات

---

1. سيد صابر تعلب، نظم المعلومات الإدارية، عمان، 2011، ص 110.

2. عامر قنديلجي، نظم المعلومات الإدارية، عمان، 2008، ص 145.

نحو تبني أفضل الممارسات والابتكارات الحديثة. كما يساهمون في نقل المعرفة إلى باقي العاملين من خلال التدريب والتوجيه. إضافة إلى ذلك، يساعدون في تحليل المشكلات المعقدة واقتراح حلول فعالة لها. ويعتمد عليهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تتطلب خبرة عميقة. كما يسهمون في تطوير المعرفة داخل المؤسسة من خلال البحث والتجريب. وبالتالي فإن وجودهم يعزز من كفاءة الأداء ويزيد من قدرة المؤسسة على المنافسة.[1]

ثانيا: مرتكزات (ركائز) مجتمع المعلومات

1/ الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:يقوم مجتمع المعلومات على أساس وجود بيئة اقتصادية ومؤسسية قوية تدعم إنتاج المعرفة وتوظيفها. وتشمل هذه البيئة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. كما توفر الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن حماية الملكية الفكرية وتعزيز المنافسة. إضافة إلى ذلك، تساهم في تسهيل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقليل تكلفتها. كما تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساعدها على الاندماج في الاقتصاد الرقمي. ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن وجود نظام مؤسسي فعال يعد أساسًا لبناء مجتمع معلوماتي متطور.[2]

1

1. جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، عمان، 2009، ص 71.

2. مرجع سبق دكره، ص 73.

2/ التعليم: يُعتبر التعليم الركيزة الأساسية لمجتمع المعلومات، لأنه المسؤول عن إعداد الأفراد القادرين على إنتاج المعرفة واستخدامها بفعالية. ويجب أن يتسم النظام التعليمي بالمرونة والتحديث المستمر، بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية. كما ينبغي إدماج مهارات التفكير النقدي والإبداعي في المناهج الدراسية. ويساهم التعليم المستمر في تطوير مهارات الأفراد وتحسين كفاءتهم المهنية. إضافة إلى ذلك، يدعم البحث العلمي ويشجع على الابتكار. كما يساعد على تقليص الفجوة الرقمية بين المجتمعات. وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

3/ الابتكار:

يُعد الابتكار من أهم الركائز التي يقوم عليها مجتمع المعلومات، حيث يساهم في إنتاج أفكار جديدة وتحويلها إلى تطبيقات عملية. كما يساعد المؤسسات على مواكبة التغيرات العالمية والتكيف معها. ويؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات وزيادة القدرة التنافسية. إضافة إلى ذلك، يعتمد الابتكار على البحث العلمي وتنمية القدرات الإبداعية للأفراد. كما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي. ويعد مؤشرًا على تقدم المجتمعات وتطورها. وبالتالي فإن دعم الابتكار يمثل ضرورة لبناء اقتصاد معرفي قوي.[2]

4/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

1

.1. صلاح الدين الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2. مدحت أبو النصر، إدارة المعرفة، القاهرة، 2012، ص 99.

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمود الفقري لمجتمع المعلومات، حيث تلعب دورًا أساسيًا في إنتاج المعرفة ونشرها. فهي تتيح الوصول السريع إلى المعلومات وتبادلها بين الأفراد والمؤسسات. كما تساهم في تحسين كفاءة الأداء وتطوير أساليب العمل. إضافة إلى ذلك، تدعم التعليم الإلكتروني والتواصل العالمي. كما تساعد في تقليص المسافات وتجاوز الحواجز الزمنية والمكانية. ويعتمد عليها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فإن تطورها يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التحول نحو مجتمع المعرفة.[1]

5/ البحث العلمي والتطوير:

يُعد البحث العلمي والتطوير من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات، حيث يساهم في إنتاج المعرفة وتطويرها بشكل مستمر. كما يساعد في إيجاد حلول للمشكلات المختلفة وتحسين جودة الحياة. وينقسم إلى بحث أساسي يهدف إلى اكتشاف الحقائق العلمية، وبحث تطبيقي يسعى إلى حل مشكلات واقعية. إضافة إلى ذلك، يؤدي إلى تطوير التقنيات الحديثة وزيادة الإنتاجية. كما يعزز من القدرة التنافسية للمؤسسات والدول. ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي فإن الاستثمار في البحث العلمي يعد ضرورة لبناء مجتمع معرفي متقدم.[2]

1. سيد صابر تعلب، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2. جمال داود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

خلاصة :

يمكن القول إن بناء مجتمع المعلومات يتطلب توفر مجموعة من المرتكزات الأساسية، مثل البنية التحتية الرقمية، وتنمية الموارد البشرية، ووضع سياسات فعالة تدعم التحول الرقمي. فغياب هذه المقومات يحد من قدرة المجتمعات على الاندماج في البيئة المعلوماتية الحديثة.

7.مجتمع المعلومات بين قيمتي جنيف وتونس

1.تعريف مجتمع المعلومات في قمة جنيف 2003

من الضروري تناول مفهوم مجتمع المعلومات كما طُرح في القمة العالمية الأولى التي انعقدت بمدينة جنيف سنة 2003، والتي جمعت ممثلي الدول والحكومات إلى جانب الخبراء والمفكرين في مجال المعرفة والتكنولوجيا. وقد جاءت هذه القمة تحت شعار "بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة"، حيث سعت إلى وضع تصور مشترك لمستقبل قائم على المعرفة. وقد عكست مداولات القمة اهتمامًا عالميًا متزايدًا بأهمية المعلومات كعنصر أساسي في تحقيق التنمية. كما أبرزت الحاجة إلى تبني رؤية موحدة تضمن استفادة جميع الدول من التحولات الرقمية. ومن هنا برز مفهوم مجتمع المعلومات كإطار جامع يجسد تطلعات المجتمع الدولي نحو التقدم.

وقد عرّفت القمة مجتمع المعلومات بأنه مجتمع شامل يتمحور حول الإنسان ويهدف أساسًا إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويتميز هذا المجتمع بقدرته على تمكين كل فرد من إنتاج

المعرفة والوصول إلى المعلومات واستعمالها وتبادلها بحرية. كما يسمح للأفراد والمجتمعات بتوظيف إمكاناتهم الفكرية والتكنولوجية لتحقيق رفاههم وتحسين مستوى معيشتهم. ويرتكز هذا المفهوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، فإن هذا المجتمع يسعى إلى تقليص الفوارق بين الأفراد والدول من خلال إتاحة فرص متكافئة للجميع في مجال المعلومات .كما شددت القمة على أهمية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية، خاصة تلك المرتبطة بتحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاه الاجتماعي. ويهدف هذا التوجه إلى بناء مجتمع يضمن استفادة كافة أفراده من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة. ولم يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي فقط، بل شمل أيضًا البعد الثقافي، حيث تم التأكيد على ضرورة احترام التنوع الثقافي باعتباره إرثًا مشتركًا للبشرية. كما دعت القمة إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، بما يسهم في تحقيق التفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب. وبالتالي فإن التعاون الدولي والإقليمي يعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق هذا الهدف .ومن جهة أخرى، أكدت القمة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يقتصر على مجال معين، بل يمتد ليشمل مختلف جوانب الحياة اليومية. حيث تسهم هذه التكنولوجيا في تطوير الخدمات الحكومية وتحسين أداء المؤسسات العامة. كما تلعب دورًا مهمًا في قطاع الصحة من خلال توفير المعلومات الطبية وتحسين جودة الرعاية الصحية. إضافة إلى ذلك، تساهم في تطوير التعليم والتدريب وخلق فرص عمل

جديدة. وتمتد تطبيقاتها إلى مجالات متعددة مثل التجارة والزراعة والنقل وحماية البيئة. كما تساعد في إدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث. وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات تمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة ومكافحة الفقر.[1]

2.2 تعريف مجتمع المعلومات في قمة تونس 2005

يُنظر إلى مجتمع المعلومات، وفق ما أقرّته القمة العالمية في مرحلتها الثانية بتونس سنة 2005، على أنه مجتمع عالمي شامل يتخذ من الإنسان محورًا أساسيًا وغاية نهائية لكل جهود التنمية. ويتميز هذا المجتمع بكونه قائمًا على توظيف المعرفة والمعلومات لخدمة التقدم الإنساني، حيث يسعى إلى خلق بيئة تمكينيه تسمح لكافة الأفراد بالمشاركة الفعالة في بناء مستقبلهم. كما يعكس هذا التصور التوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة تراعي مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن خلال هذا المنظور، يصبح الإنسان ليس فقط مستفيدًا من التكنولوجيا، بل فاعلًا رئيسيًا في إنتاجها واستثمارها.

ويقوم هذا المجتمع على تمكين الأفراد والجماعات في مختلف أنحاء العالم من إنتاج المعلومات والمعارف والوصول إليها بسهولة، إضافة إلى استغلالها وتبادلها فيما بينهم بطرق فعالة. كما يتيح لهم المشاركة في تطويرها بما يخدم مصالحهم ويساعدهم على تحقيق

---

1. القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس، على الخط، متاح على:

|http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161)[تاريخ الاطلاع: 2026/02/05.على الساعة 12.00

تطلعاتهم. ويؤدي ذلك إلى تعزيز قدراتهم وتمكينهم من استغلال إمكاناتهم الكاملة في سبيل تحسين ظروفهم المعيشية. ويرتبط هذا التوجه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار، يتم التأكيد على ضرورة تمتع الأفراد بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى رأسها حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، مع التأكيد على ترابط هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة. كما أكدت قمة تونس على الدور الحيوي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم مسار التنمية، نظرًا لما لها من تأثير عميق في مختلف مجالات الحياة. فهي تسهم في إحداث تحولات جذرية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتغير من طبيعة التفاعل بين الأفراد والمجتمعات. ولا تُعد هذه التكنولوجيا هدفًا في حد ذاتها، بل وسيلة فعالة لتعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. إضافة إلى ذلك، تساعد في تجاوز العديد من العوائق التقليدية مثل البعد الجغرافي وضعف الإمكانيات. وبالتالي فإن حسن استغلال هذه التكنولوجيا يساهم في تسريع وتيرة التنمية وتحقيق نتائج ملموسة. ومن جهة أخرى، شددت القمة على أهمية تعزيز التعاون والتضامن بين مختلف الفاعلين على الصعيدين الدولي والوطني. حيث يتطلب بناء مجتمع المعلومات شراكة حقيقية بين الحكومات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويهدف هذا التعاون إلى تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متوازنة وعادلة تشمل الجميع. كما يقوم هذا

المجتمع على احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، إضافة إلى تقدير التنوع الثقافي واللغوي والحفاظ على التراث الحضاري للشعوب.

وفي سياق تعزيز الشمولية، أكدت القمة على ضرورة تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، خاصة الفئات الأكثر عرضة للتهميش. ويشمل ذلك الشباب الذين يمثلون القوة المحركة للابتكار والتطور التكنولوجي، والمرأة التي تلعب دورًا أساسيًا في التنمية، إضافة إلى الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة والفقيرة. ويساهم إدماج هذه الفئات في خلق بيئة قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص. كما يؤدي إلى تحقيق تنمية أكثر عدالة واستدامة، تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع دون استثناء.[1]

8. مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

يُعدّ مجتمع المعلومات ظاهرة مركّبة تختلف ملامحها من دولة إلى أخرى تبعًا للظروف الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وهو ما يجعل تحديد مؤشرات دقيقة وموحّدة لقياسه أمرًا معقدًا نسبيًا. ومع ذلك، سعى عدد من الباحثين إلى وضع معايير تساعد على فهم هذا المجتمع وتقييم مدى تطوره، ومن أبرزهم الباحث Martin William الذي اقترح مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تعكس طبيعة التحول نحو مجتمع المعلومات.

1. مصطفى، حسام الدين، قمة تونس لمجتمع المعلومات: وماذا بعد؟، على الخط، متاح على: (http://www.cybrarians.info/journal/no7/open.htm] تاريخ الاطلاع: 2026/02/23على الساعة 00.00

من أهم هذه المؤشرات

أولًا: التزايد الهائل في إنتاج المعلومات

أصبحت المعلومات تُنتج بكميات ضخمة ومتسارعة، ولم تعد مجرد وسيلة للمعرفة بل تحولت إلى مورد اقتصادي حيوي يُستثمر في مختلف القطاعات، مثل الصناعة والخدمات والتعليم. ويرتبط بذلك أيضًا تعاظم قيمة المعلومات، إذ غدت موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية كالأرض ورأس المال، بل يتفوق عليها في بعض الأحيان من حيث التأثير في التنمية.

كما يُلاحظ التطور الكبير في تكنولوجيا معالجة المعلومات، خاصة مع انتشار الحواسيب والشبكات الرقمية، الأمر الذي سهّل تخزين البيانات وتحليلها وتبادلها بسرعة ودقة. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مجتمعات تعتمد بشكل شبه كلي على المعلومات في تسيير شؤونها اليومية، سواء في الإدارة أو الاقتصاد أو حتى الحياة الاجتماعية، وهو ما يعكس التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

ومن بين المؤشرات كذلك الانتقال من الوسائط الورقية إلى الوسائط الرقمية، حيث أصبحت الأقراص المدمجة والشرائح الإلكترونية ووسائط التخزين الحديثة تحل محل الكتب والمطبوعات التقليدية، مما ساهم في تسريع الوصول إلى المعلومات وتقليل تكاليف حفظها ونشرها.

وفي سياق متصل، أشار التقرير الدولي الصادر عن اليونسكو إلى أن مجتمع المعلومات يقوم أساسًا على بنية معلوماتية متكاملة، ترتكز على شبكات الاتصال وقواعد البيانات وبنوك المعلومات، والتي أصبحت تمثل العمود الفقري لهذا المجتمع. ولا يقتصر الأمر على الجانب التقني فقط، بل يمتد ليشمل أبعادًا اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤثر في مختلف مجالات الحياة العامة.

أما فيما يتعلق بقطاع المعلومات، فقد اختلفت الآراء حول مكوناته، حيث يرى Fritz Machlup أنه يتكون من صناعات المعرفة التي تشمل التعليم، والبحث العلمي، ووسائل الاتصال، وصناعة الأجهزة والخدمات المعلوماتية. في حين يذهب James Moor إلى أن هذا القطاع يضم المؤسسات التي تنتج المحتوى المعلوماتي، وتلك التي تتولى توزيعه، بالإضافة إلى المؤسسات التي تصنع الأجهزة والبرمجيات اللازمة لمعالجة البيانات.

وفي الإطار نفسه، يوضح الباحث محمد فتحي عبد الهادي [1]أن قطاع المعلومات يتكون من ثلاث صناعات رئيسية مترابطة، وهي:

أولًا: صناعة المحتوى المعلوماتي، وتشمل المؤسسات التي تنتج المعرفة والملكية الفكرية، سواء في القطاع العام أو الخاص، إضافة إلى الجهات التي تتولى جمع المعلومات وتنظيمها.

.1. عبد الباسط عيد، سهير ، مجتمع المعلومات، دراسة في المفاهيم والخصائص والقياسات، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، العدد 22، جويلية 2004، ص 140–143.

ثانيًا: صناعة بث أو تسليم المعلومات، وتضم شركات الاتصالات، ووسائل الإعلام، وشبكات التلفزيون، والأقمار الصناعية، إضافة إلى دور النشر والمكتبات، حيث تعمل هذه الجهات على إيصال المعلومات إلى المستخدمين.

ثالثًا: صناعة معالجة المعلومات، والتي تعتمد على إنتاج الأجهزة الإلكترونية والبرمجيات ونظم التشغيل، مثل الأنظمة المعروفة التي تدير الحواسيب وتُسهل تشغيلها.

ومن أجل الانتقال الفعلي إلى مجتمع المعلومات، لا بد من اعتماد تخطيط استراتيجي شامل تشارك فيه الدولة بمؤسساتها المختلفة، إلى جانب القطاع الخاص والمختصين في مجال المعلومات. ويستلزم ذلك وضع تشريعات قانونية واضحة تحدد المسؤوليات وتمنع التداخل بين الهيئات، بما يضمن التنسيق والتكامل في الجهود.

كما يُعدّ تطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات عنصرًا أساسيًا، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيا في المدارس والجامعات، وتوسيع شبكات الإنترنت لتشمل المناطق الريفية والنائية، إلى جانب إنشاء مراكز عامة للولوج إلى الشبكة. ولا يقل أهمية عن ذلك تنمية الموارد البشرية عبر التدريب والتأهيل، لأن الإنسان هو العنصر المحوري في هذا التحول.

أما بالنسبة للدول النامية، فإن الولوج إلى مجتمع المعلومات يتطلب جملة من الإجراءات، أبرزها نقل وتوطين التكنولوجيا، وتجاوز العوائق اللغوية، ووضع سياسات وطنية واضحة للمعلومات، مع تحديد الأهداف والآليات والمؤسسات المسؤولة عن التنفيذ. ويجب أن يتم

ذلك ضمن خطة زمنية دقيقة تشمل مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم، تحت إشراف جهة رسمية تضمن حسن التطبيق وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.[1]

2.3 تعريف جامعة الدول العربية لمجتمع المعلومات

صدر تعريف جامعة الدول العربية لمجتمع المعلومات في شهر ماي 2005 بالقاهرة، وذلك ضمن تقرير صادر عن الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصال والمعلومات، وإدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، تحت عنوان: "نحو تفعيل خطة عمل جنيف: رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية". ويأتي هذا التعريف في إطار الجهود العربية الرامية إلى مواكبة التحولات العالمية في مجال الرقمنة والاتصال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التنمية.

ويُعرّف التقرير مجتمع المعلومات بأنه البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، مع العمل على نشر هذه التقنيات وتوزيعها بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع، بما يضمن استفادة الأفراد منها في حياتهم الشخصية والمهنية على حد سواء. ويؤكد هذا المفهوم أن العدالة في النفاذ إلى المعلومة تُعد عنصرًا أساسيًا في بناء مجتمع معلومات متوازن.

---

1. عبد الهادي زين، صناعة خدمات المعلومات في مصر: دراسة لكل من القطاعين العام والخاص مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، العدد 13، يناير 2000، ص 47.

كما يبرز التعريف أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشمل مجالات واسعة ومتنوعة، من بينها التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، والقطاع البنكي والمالي، إضافة إلى تحسين كفاءة الإدارة الحكومية ورفع فاعلية الجهاز الإداري للدولة. ويؤدي هذا التوظيف الواسع للتكنولوجيا إلى تعزيز الإنتاجية وتقليص الوقت المستغرق في الحصول على المعلومات ومعالجتها، مما ينعكس إيجابًا على جودة الأداء في مختلف القطاعات.

ومن الجوانب المهمة التي يشير إليها المفهوم أيضًا، أن مجتمع المعلومات لا يقتصر على الاستخدامات الكبرى للتكنولوجيا، بل يمتد ليشمل الأنشطة اليومية البسيطة، مثل البحث عن جداول المواصلات، أو تحديد أماكن المستشفيات والخدمات، أو الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الحكومية. كما أن انتشار الإنترنت والبريد الإلكتروني ساهم بشكل كبير في تسهيل تبادل المعلومات ونشرها بسرعة عالية وبتكلفة منخفضة، مما عزز التواصل بين الأفراد والمؤسسات.وفي السياق الدولي، يشغل موضوع الفجوة الرقمية اهتمامًا واسعًا على مستوى العالم، حيث تسعى الدول إلى تقليص الفوارق في الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات. وقد تم تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات على مرحلتين: الأولى في جنيف عام 2003، والثانية في تونس عام 2005، وقد أسفرت المرحلة الأولى عن اعتماد إعلان مبادئ وخطة عمل تهدف إلى بناء مجتمع معلومات عالمي شامل وعادل.وانطلاقًا من إدراك الدول العربية لأهمية مواكبة هذه التحولات، تم اعتماد الاستراتيجية العربية في مجال مجتمع المعلومات خلال قمة عمان سنة

2001، بهدف تعزيز مكانة المنطقة العربية في عصر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، والعمل على تطوير البنية الرقمية، وتوسيع فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.[1]

خلاصة :

يبرز هذا المحور أهمية المؤشرات في تقييم مدى تقدم المجتمعات نحو تحقيق مجتمع المعلومات، إذ تسمح بقياس مستوى النفاذ إلى التكنولوجيا، وكفاءة البنية التحتية، ومدى جاهزية الأفراد والمؤسسات للتعامل مع البيئة الرقمية، وهو ما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف.

9.الفجوة الرقمية واثرها على إرساء المعلومات

7.1 تعريف الفجوة المعلوماتية

تُعدّ الفجوة المعلوماتية من أهم الإشكالات التي يواجهها العالم المعاصر، حيث ترتبط أساسًا بعدم التوازن في توزيع المعلومات وإمكانية الوصول إليها. فالمشكلة لا تكمن في ندرة المعلومات بقدر ما تكمن في سوء توزيعها، إذ نجد فئات أو مجتمعات تتمتع بوفرة كبيرة من المعلومات والمعرفة، في حين تعاني فئات أخرى من نقص حاد فيها. ولا يقتصر هذا

1.الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصال والمعلومات . إدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات القاهرة: جامعة الدول العربية، ماي 2005، ص 4.

التفاوت على مستوى الدول فقط، بل يظهر أيضًا داخل المجتمع الواحد، حيث تختلف كميات المعلومات المتاحة للأفراد ونوعيتها بحسب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

ويؤدي هذا التباين إلى ظهور فجوات متعددة في استخدام المعلومات والاستفادة منها، الأمر الذي يستدعي البحث عن آليات فعالة لتقليص هذه الفجوة. ولا يعني ذلك إعادة توزيع المعلومات بشكل مباشر بين الأفراد، بل يقتضي توفير وسائل وإمكانيات تُمكّن الجميع من الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوعة، مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعليم، ونشر ثقافة استخدام التكنولوجيا، بما يسمح لكل فرد بالاستفادة من الكم الهائل من المعرفة المتاحة.[1]

كما يُعرّف الدكتور عبد اللطيف صوفي في كتابه "المكتبات في مجتمع المعلومات" الفجوة الرقمية بأنها تلك المسافة المعرفية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، أي بين دول الشمال ودول الجنوب. وتُعد هذه الفجوة من أبرز التحديات التي يواجهها العالم اليوم، نظرًا لارتباطها بالتقدم العلمي والتكنولوجي ومستوى التنمية الشاملة.[2]

وتزداد خطورة هذه الفجوة مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، حيث يؤدي ضعف الإمكانيات وقلة الموارد إلى صعوبة الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات

1. عماد حسن.مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات. القاهرة الدار المصرية اللبنانية، 1997، ص 34-35.
2. عبد اللطيف ،صوفي، المكتبات في مجتمع المعلومات. عين مليلة: دار الهدى، 2003، ص. 83.

والاتصال. كما أن انتشار هذه التقنيات، بدل أن يساهم في تقليص الفوارق، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى توسيعها، إذ تستفيد منها بشكل أكبر الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

وتتجلى الفجوة المعلوماتية بوضوح في التفاوت الكبير بين نسبة صغيرة من سكان العالم المتقدم التي تمتلك أغلب الموارد المعلوماتية، وبين الأغلبية في الدول النامية التي تعاني من محدودية الوصول إليها. فحوالي 20% من سكان العالم يسيطرون على الجزء الأكبر من تدفق المعلومات والتكنولوجيا، مقابل 80% يواجهون صعوبات في الاستفادة منها، مما يؤدي إلى تعميق الفوارق في مستويات المعيشة والتنمية بين الطرفين.[1]

وعليه، فإن معالجة الفجوة المعلوماتية تتطلب جهودًا متكاملة تشمل تطوير السياسات الوطنية للمعلومات، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز فرص التعليم والتكوين، إضافة إلى تشجيع التعاون الدولي، بهدف تحقيق نوع من العدالة المعلوماتية وضمان مشاركة أوسع في مجتمع المعرفة

1.9. مظاهر الفجوة المعلوماتية

أصبح للمعلومات دورًا هامًا في مختلف الدول والمجتمعات المتطورة، حيث أصبحت المعلومات من المجالات الحيوية للاستثمار والتشغيل.

---

1. عبد اللطيف. صوفي، مرجع سبق دكره، ص. 84.

"ويشير مصطلح تفجر المعلومات إلى تحول المعلومات إلى صناعة تتسع أسواقها باستمرار، وتتخذ مشكلة تفجر المعلومات مظاهر عديدة، منها النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري، وتشتت هذا الإنتاج، وتنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها.

وظهر مجتمع المعلومات نتيجة المزاوجة بين تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني والاتصالات الحديثة."

"والمشكلة الرئيسية الخاصة بالمعلومات هي سوء توزيعها، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني. ويهيمن عدد قليل من الدول النامية والدول الصناعية في مجال إنتاج المعلومات ونشرها، كما تفتقد الدول النامية للطاقة البشرية المؤهلة للتعامل مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ووسائل تخزين المعلومات وسهولة استرجاعها، مما يضاعف من فجوة المعرفة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية.

وتتجمع خيوط تكنولوجيا المعلومات في أيدي عدد قليل من الدول، تلك الدول التي تتحكم في صناعة المعلومات وتشغيلها واختزانها واسترجاعها، وتمتلك القنوات التي تمر عبرها هذه المعلومات، وليس بالأمر الغريب، حيث تمازجت السلطة مع المعرفة في كل الأزمان بصورة وثيقة، فالذين يملكون نواصي المعرفة هم الذين يمسكون بزمام السلطة، وهكذا نرى أن التكنولوجيا الجديدة تزيد من تركيز السلطة في أقل عدد من الأيدي، وينطبق ذلك على المستوى الوطني كما ينطبق على المستوى الدولي. ففي داخل كل دولة، وخاصة في الدول النامية، نلاحظ أن السلطة تزداد تركيزًا في أيدي الحكومات التي تحكم قبضتها على وسائل

النقل ووسائل الاتصال، وما يمر بها من مواد إعلامية، كما نلاحظ وجود اختلال كبير على المستوى الدولي بين إمكانيات الاتصال ووسائل إنتاج المعلومات، وكذلك قنوات بثها ونشرها فيما بين دول العالم المختلفة. وينطبق هذا على مجال الراديو والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري، كما ينطبق على بنوك المعلومات، وعلى الهاتف، وعلى الاتصالات الأرضية والفضائية."[1]

"وتزداد الهوة بين إمكانيات الدول النامية والدول الصناعية في مجال إنتاج المعلومات ونشرها، ويكفي أن نذكر أن نسبة 80% من المرجعية البيبلوغرافية التي توجد في بنوك المعلومات، والتي يبلغ عددها 55 مليونًا، يرجع مصدرها إلى دولة واحدة دون غيرها هي الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، تفتقد الدول النامية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، كما أن الاعتمادات المخصصة للبحوث لا تزال في حدها الأدنى، ففي حين يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم في الدول النامية، إلا أن الاعتمادات المخصصة للبحوث في تلك الدول لا تتجاوز نسبة 3% من مجمل الاستثمارات العالمية المخصصة للبحوث."

1 . عماد حسن. مكاوي ، مرجع سبق دكره، ص. 27.

"ويدل ذلك على مدى تركيز السلطة والهيمنة في الدول الصناعية المتقدمة، بل وفي عدد قليل من هذه الدول، نتيجة لسيطرتها على المعلومات، وعلى وسائل إنتاجها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها، ويتم ذلك بسرعة هائلة وعلى نطاق شاسع، مما أدى إلى وجود قلة منتجة وكثرة مستهلكة، صفوة مسيطرة وأغلبية مقهورة، جماعة تزداد غنى وسيطرة، وجماعات تزداد فقرًا وتبعية."[1]

2.9.الفجوة المعلوماتية في العالم العربي

رغم ما يشهده العالم العربي من نمو ملحوظ في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، والذي يقدره الخبراء بما بين 10 و15 مليار دولار، إلا أن هذا التطور لا يزال دون المستوى المأمول، حيث تبقى العديد من الفرص غير المستغلة خارج دائرة اهتمام المستثمرين. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، من أبرزها نقص الخبرة التقنية لدى بعض رجال الأعمال، وضعف وعي المستخدمين بأهمية هذه التكنولوجيا، إضافة إلى إشكاليات مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن هشاشة البنية التحتية الرقمية في عدد من الدول العربية. لذلك، فإن الاستثمارات الحالية ما تزال في كثير من الأحيان في مرحلة أولية يغلب عليها الطابع التجريبي، ولم تصل بعد إلى مستوى الاحترافية والتنافسية العالمية التي تتطلب خبرات متقدمة ورؤية استراتيجية واضحة.

1 . عماد حسن. مكاوي، مرجع سبق دكره، ص. 28.

وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة التي فرضتها العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة تتسارع فيها وتيرة التقدم بشكل غير مسبوق، حيث غدت التكنولوجيا أحد أهم معايير التطور الحضاري في العصر الحديث. وقد دفع هذا الواقع الدول المتقدمة إلى تكثيف استثماراتها في هذا المجال، إدراكًا منها لدوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والمعرفية. أما في العالم العربي، فلا تزال وتيرة الاستثمار بطيئة نسبيًا، ولا تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والموارد التي تزخر بها هذه الدول. كما أن ارتفاع معدلات الأمية، التي تصل في بعض الدول إلى نسب كبيرة، يمثل عائقًا حقيقيًا أمام انتشار التكنولوجيا والاستفادة منها، مما يطرح تساؤلات جدية حول قدرة الدول العربية على تجاوز هذا التأخر ووضع استراتيجيات فعالة للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

وتشير دراسات حديثة إلى أن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي، رغم تزايده، لا يحقق العوائد المرجوة مقارنة بحجمه، وهو ما يعكس وجود خلل في التخطيط والتنفيذ. فالكثير من المؤسسات، سواء كانت عامة أو خاصة، تتجه نحو الاستثمار في هذا المجال دون توفر بيانات دقيقة أو مؤشرات واضحة لقياس العائد الاقتصادي والمنافع الاستراتيجية. كما أن هذا النوع من الاستثمار يتطلب رؤوس أموال كبيرة، وهو ما يشكل عائقًا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى وجود فجوة واضحة بين الطموحات

.1.يسرى ،الهواري، فجوة التقنية مستمرة عربيًا. [على الخط]. متاح على:

تم الاطلاع عليه (19/03/2026) [/http://www.al-majalla.com) الساعة 3.45

المعلنة ومستوى التأهيل التقني للموارد البشرية، حيث تعاني العديد من المؤسسات من نقص الكفاءات المتخصصة وضعف الوعي بأهمية التحول الرقمي.

ومن جهة أخرى، يؤكد المختصون أن العالم يشهد تحولًا جذريًا جعل من المعلومات موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية، بل يتفوق عليها في كثير من الأحيان. وقد أدى ذلك إلى بروز تمايز واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أصبحت الأولى تعتمد على تفوقها في مجال تكنولوجيا المعلومات لتعزيز هيمنتها الرقمية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية البنية التحتية كعامل أساسي في نجاح أي استثمار في هذا المجال، إذ لا يمكن تحقيق تنمية رقمية حقيقية دون توفر شبكات اتصال متطورة وأنظمة معلومات فعالة. كما أن غياب التنسيق والتكامل بين الدول العربية، وضعف التعاون الإقليمي، يحدّ من فرص بناء منظومة عربية موحدة قادرة على مواجهة التحديات العالمية.

وعليه، فإن تقليص الفجوة المعلوماتية في العالم العربي يتطلب تبني سياسات شاملة تقوم على تطوير البنية التحتية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز البحث العلمي، إلى جانب وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية متكاملة تدعم التحول الرقمي، مع تفعيل دور كل من الحكومات والقطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة قائمة على المعرفة.[1]

1.يسرى، الهواري. فجوة التقنية مستمرة عربيًا. [على الخط]. متاح على:

(http://www.al-majalla.com/ListNew.asp?NewsID=889&MenuID=11&&Ordering=

تم الاطلاع عليه (20/03/2026)

خلاصة :

يتضح أن الفجوة الرقمية تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه بناء مجتمع المعلومات، لما تسببه من تفاوت في فرص الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا بين الأفراد والدول. لذلك فإن تقليص هذه الفجوة يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة الرقمية والتنمية الشاملة.

10 – مظاهر مجتمع المعلومات:

أولًا: المكتبات الرقمية:

لم يظهر مفهوم المكتبات الرقمية بشكل مفاجئ، بل كان نتيجة تراكمات علمية وبحثية بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث انطلقت العديد من الدراسات بهدف استكشاف إمكانية إدماج التقنيات الإلكترونية داخل المكتبات التقليدية. ففي سنة 1986، استفادت جامعة تكساس في أوستن من منحة لإجراء دراسة حول استخدام الصور المرقمنة، ثم في سنة 1988 تم تمويل دراسة بجامعة هاواي حول استخدام النصوص الكاملة لقواعد البيانات، وفي سنة 1989 تم دعم هذه المشاريع من طرف وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع جامعات مثل أوهايو وهيوستن لتطوير أنظمة ذكية لاسترجاع المعلومات. كما ساهمت مراكز متخصصة في تمويل مشاريع تهدف إلى تطوير الضبط البيبليوغرافي وتصميم الوثائق الإلكترونية القادرة على توليد تمثيلات معلوماتية متنوعة.

وتُعد مكتبة "الذاكرة الأمريكية" التي أطلقها الكونغرس سنة 1990 من أوائل النماذج التطبيقية للمكتبات الرقمية، تلتها تجارب أخرى مثل مشروع "الكتاب المفتوح" سنة 1991. وقد ركزت هذه المشاريع في بدايتها على رقمنة المواد وحفظها، قبل أن تتطور لاحقًا نحو بناء نظم متكاملة لإدارة المعرفة وتسهيل الوصول إليها. ومن أهم ملامح المكتبات الرقمية: سهولة الوصول إلى المعلومات في أي وقت ومن أي مكان، تنوع أشكال المحتوى (نصوص، صور، صوت، فيديو)، الاعتماد على الأنظمة الذكية في البحث والاسترجاع، إضافة إلى دعم البحث العلمي وتعزيز التعلم الذاتي. كما مرت هذه المكتبات بمرحلتين أساسيتين: الأولى ركزت على وضع المفاهيم والتعريفات، والثانية اتسمت بتوسيع المحتوى وتنوعه مع الاهتمام بقضايا مثل أمن المعلومات والتصنيف الآلي.[1]

ثانيًا: التعليم الإلكتروني:

يُعد التعليم الإلكتروني من أبرز مظاهر مجتمع المعلومات، حيث جاء نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا التعليم، مما أدى إلى ظهور أنماط تعليمية حديثة تعتمد على الحاسوب وشبكة الإنترنت. ويشمل هذا النوع من التعليم أنظمة إدارة التعلم، والتعليم عن بعد، والتعليم المتنقل، وغيرها من الأساليب التي تهدف إلى تحسين جودة العملية التعليمية وجعلها أكثر مرونة وفعالية.

1. عبد الحافظ سلامة، الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 94.

ومن ملامحه الأساسية: إتاحة التعلم في أي زمان ومكان، الاعتماد على الوسائط المتعددة، تعزيز التفاعل بين المعلم والمتعلم، وتوفير بيئة تعليمية رقمية مفتوحة. كما يمثل التعليم الإلكتروني ركيزة أساسية في بناء اقتصاد المعرفة، إلا أنه يتطلب توفر بنية تحتية تقنية قوية، وبرمجيات تعليمية متطورة، إلى جانب تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع هذه التقنيات، ووضع استراتيجيات واضحة للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.[1]

ثالثًا: التجارة الإلكترونية

تُعد التجارة الإلكترونية من الظواهر الحديثة التي برزت مع انتشار الإنترنت في بداية التسعينيات، وتشمل مختلف العمليات التجارية التي تتم عبر الوسائط الرقمية، مثل البيع والشراء والتسويق وتقديم الخدمات. وهي تعتمد على استخدام الحاسوب والشبكات الإلكترونية لإتمام المعاملات دون الحاجة إلى التواجد المادي للأطراف.

ومن أبرز ملامحها: السرعة في إنجاز المعاملات، تقليل التكاليف، توسيع نطاق الأسواق ليشمل العالم بأسره، وتوفير خيارات متعددة للمستهلك. كما ساهمت في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وأصبحت عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الرقمي الحديث.[2]

رابعًا: الحكومة الإلكترونية

.1. مصطفى عليان، ربحي ، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003، ص 45.

.2. طارق، طه ، التسويق بالإنترنت والتجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص25.

تمثل الحكومة الإلكترونية أحد أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجال الإداري، حيث تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمؤسسات عبر الوسائط الرقمية. وقد بدأ هذا المفهوم في الدول الاسكندنافية منذ الثمانينيات، وتطور ليشمل مختلف جوانب العمل الحكومي.

ومن ملامحها: تسهيل الإجراءات الإدارية، تسريع إنجاز المعاملات، تعزيز الشفافية، وتحسين التواصل بين الحكومة والمواطن. كما تقوم على تجميع الخدمات في بوابات إلكترونية موحدة، وتحقيق التكامل بين مختلف الإدارات، وضمان استمرارية الاتصال مع الجمهور، مما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا: التوظيف الإلكتروني

يُعد التوظيف الإلكتروني من المظاهر الحديثة التي تعتمد على استخدام الإنترنت في عمليات البحث عن العمل والتوظيف، حيث تتيح المؤسسات نشر الوظائف الشاغرة واستقطاب الكفاءات من مختلف أنحاء العالم.

ومن ملامحه: تسهيل الوصول إلى فرص العمل، تقليل الوقت والجهد في عملية التوظيف، تحسين عملية اختيار المرشحين، وتمكين الأفراد من متابعة طلباتهم إلكترونيًا. كما يساهم في تعزيز التنافسية ورفع كفاءة سوق العمل، إضافة إلى دعم الابتكار في إدارة الموارد البشرية.

سادسًا: النشر الإلكتروني

يمثل النشر الإلكتروني تحولًا جذريًا في طرق إنتاج وتوزيع المعلومات، حيث يعتمد على استخدام الحاسوب والتقنيات الرقمية في إعداد ونشر المحتوى دون الحاجة إلى الوسائط الورقية التقليدية.

ومن ملامحه: السرعة في النشر، انخفاض التكلفة، سهولة التحديث، وإمكانية الوصول الواسع للمحتوى عبر الإنترنت. كما يتيح تنوعًا كبيرًا في أشكال المحتوى، ويسهم في نشر المعرفة بشكل أوسع وأسرع، مما يعزز من دور المعلومات في المجتمع.

سابعًا: الصحة الإلكترونية

تُعد الصحة الإلكترونية من التطبيقات المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات في المجال الصحي، حيث تشمل استخدام التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات الطبية، مثل التشخيص عن بعد، والاستشارات الطبية، وإدارة السجلات الصحية.

ومن ملامحها: تحسين جودة الرعاية الصحية، تقليل التكاليف، تسهيل الوصول إلى الخدمات الطبية خاصة في المناطق النائية، وتعزيز التواصل بين الأطباء والمرضى. كما تسهم في مراقبة انتشار الأمراض، وتقديم الدعم الطبي في حالات الطوارئ، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تطوير الأنظمة الصحية الحديثة.

وبشكل عام، تعكس هذه المظاهر التحول العميق نحو مجتمع يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا، حيث أصبحت المعلومات المورد الأساسي للتنمية، وأصبحت القدرة على إنتاجها وتوظيفها معيارًا رئيسيًا لتقدم المجتمعات.

11.اخلاقيات مجتمع المعلومات

تُعد أخلاقيات مجتمع المعلومات من الركائز الأساسية التي تنظم استخدام المعرفة وتوجيهها بما يضمن تحقيق المصلحة العامة واحترام القيم الإنسانية في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي المتسارع.

أ- الأخلاق:

تدل الأخلاق في معناها اللغوي على الطبع والسجية والعادة، وهي جمع كلمة "خلق".[1] أما في الاصطلاح فقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأخلاق، غير أنها تكاد تتفق في مضمونها العام، إذ تشير الأخلاق إلى منظومة من القيم والمعايير التي تميز بين السلوك السليم والسلوك الخاطئ، وقد عملت المجتمعات عبر مختلف المراحل التاريخية على ترسيخ هذه القيم لتصبح جزءًا من موروثها الحضاري والثقافي. كما يقصد بالأخلاق أيضًا مجموعة العادات والأعراف والتقاليد التي تبناها المجتمع وتناقلها الأفراد جيلاً بعد جيل، بعدما تبين لهم ما تحققه من مصلحة وخير، فأصبحت مع مرور الزمن قواعد ملزمة يلتزم بها الأفراد

1.طاهر محسن منصور، نعمة عباس الخفاجي، قراءات في الفكر الإداري المعاصر، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص40.

قولاً وفعلاً، ويُنظر إلى مخالفتها باعتبارها خروجًا عن قيم الجماعة وتهديدًا لاستقرارها. ولهذا تحرص المجتمعات على غرس هذه القيم في نفوس الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة، كالأُسرة والمدرسة والدين والمنظمات الاجتماعية، حتى تتحول الأخلاق إلى رقابة ذاتية تنبع من الضمير الداخلي للفرد. ويُعد الضمير الحي أساس السلوك الأخلاقي السليم، إذ كلما كان يقظًا انعكس ذلك إيجابًا على تصرفات الفرد، أما إذا شابه الفساد أو التأثر بالمصالح والضغوط انحرف السلوك عن جادة الصواب. ونظرًا لصعوبة الاكتفاء بالوازع الداخلي وحده، فقد لجأت المجتمعات إلى وضع قوانين ولوائح تعمل على ضبط السلوك ومعاقبة الانحرافات الأخلاقية.[1]

ب- أخلاقيات المعرفة: يقصد بأخلاقيات المعرفة مجموعة المبادئ والقواعد التي تحدد ما إذا كان السلوك المرتبط بإنتاج المعرفة أو استخدامها سلوكًا صحيحًا أو خاطئًا، أي أنها تتعلق بالجانب الأخلاقي للممارسات المعرفية التي يقوم بها أصحاب المعرفة.[2] وانطلاقًا من ذلك، يفترض في الأفراد العاملين في المجال المعرفي أن يتجنبوا كل ما من شأنه إلحاق الضرر بالآخرين، ويتجسد ذلك في عدة جوانب أهمها:[2]

.1مهدي السمرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، دار جرير، ط1، الأردن، 2007، ص406-407.

.2L'éthique de la science et de la technologie, Bulletin Internationale de l'enseignement scientifique et technologique et de l'éducation environnementale de l'UNESCO, 2000, p3.

1- عدم توظيف المعرفة في المجالات التي تؤدي إلى الإضرار بالإنسان أو المجتمع، كالصناعات الحربية والكيماوية والإشعاعية.

2- عدم استغلال المعرفة لتحقيق امتيازات أو مصالح شخصية غير مشروعة أو استخدام القدرات المعرفية فيما يخالف القوانين والأخلاق.

3- ضرورة إنتاج المعرفة بوسائل وأساليب مشروعة وأخلاقية بعيدة عن الانحراف أو السلوك غير السوي.

ومن هنا تتضح أهمية البعد الأخلاقي لدى أفراد المعرفة، باعتباره عنصرًا أساسيًا ينبغي الاهتمام به أثناء عملية الاستقطاب والتكوين والتدريب، لضمان امتلاكهم لقيم أخلاقية سليمة وروح من الالتزام والمسؤولية. فالأخلاق لا تتحقق بمجرد الاطلاع على قواعد نظرية، وإنما تتكون من خلال التربية السليمة التي تعمل على تنمية القيم الإيجابية وترسيخ الاتجاهات التي تدفع الفرد إلى توظيف المعرفة لخدمة الإنسان والمجتمع دون الإضرار بهما.

وتبرز مجموعة من الأبعاد الأخلاقية التي ينبغي أن يتحلى بها أصحاب المعرفة في سلوكهم المهني والمعرفي، ومن أهمها:[1]

1- جعل مصلحة المجتمع ورفاهية أفراده محورًا أساسيًا في مختلف القرارات والتصرفات.

2- أداء المسؤوليات المهنية بأمانة وصدق وإخلاص.

---

1 إبراهيم الخلوف الملكاوي .مرجع سبق دكره.، ص273.

3- احترام الحقوق المدنية والإنسانية والدفاع عنها.

4- الالتزام بالدستور والقوانين والأنظمة السارية، وعدم دعم أي نشاط يهدف إلى الإضرار بالنظام العام أو التأثير عليه بطرق غير مشروعة.

5- تطبيق السياسات المعرفية وفق القوانين والأنظمة المعتمدة.

6- المساهمة في تطوير القوانين والسياسات المرتبطة بالمعرفة بما يخدم الصالح العام.

7- تجنب استغلال المعرفة لتحقيق منافع شخصية في المجالات السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

8- السعي المستمر إلى تنمية الرصيد العلمي والمعرفي من خلال البحث والتعلم المتواصل.

9- احترام العقود والاتفاقيات المحلية والدولية والالتزام بما تتضمنه من أحكام.

خلاصة :

يتبين أن التطور التكنولوجي لا يمكن أن يحقق أهدافه الإيجابية إلا إذا ارتبط بإطار أخلاقي وقانوني ينظم استخدام المعلومات ويحمي الخصوصية والملكية الفكرية. وعليه، فإن أخلاقيات مجتمع المعلومات تعد ضمانة أساسية لتحقيق الاستفادة المسؤولة من الثورة الرقمية.

.12. مجتمع المعلومات في العالم العربي

أصبح مجتمع المعلومات من أبرز المظاهر التي تميز العصر الحديث، نتيجة التطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث لم تعد المعرفة مجرد وسيلة للاستخدام والاستهلاك، بل أصبحت موردا أساسيا يعتمد عليه في تحقيق التنمية والتقدم. فمجتمع المعلومات لا يقتصر على امتلاك المعارف وتداولها فقط، وإنما يقوم كذلك على إنتاج المعلومات وتطويرها وتسويقها والاستفادة منها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بمستقبل مجتمع المعلومات، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية التي ناقشت أبعاده وآثاره المختلفة، خاصة بعد الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية وشبكات الاتصال الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت، التي جعلت العالم يعيش في فضاء معلوماتي مفتوح ومتداخل. كما أصبحت المعرفة تمثل عاملا أساسيا في رسم حاضر ومستقبل الشعوب، باعتبارها أداة لتحقيق القوة الاقتصادية والتطور العلمي والتقدم الحضاري، مما جعل الدول تسعى إلى الاستثمار في العنصر البشري والتكنولوجيا باعتبارهما الركيزة الأساسية لبناء مجتمع معلومات متكامل.

1- أسباب غياب مجتمع المعلومات في العالم العربي:

يعاني العالم العربي من مجموعة من الصعوبات التي أعاقت تطور مجتمع المعلومات، ومن أهمها ضعف الاستثمار في إنتاج المعرفة محليا، حيث تعتمد أغلب الدول العربية على

استيراد التكنولوجيا والبرمجيات الحديثة من الدول المتقدمة دون العمل على تطوير صناعة معلوماتية وطنية قادرة على المنافسة. كما أن الاعتقاد بإمكانية بناء مجتمع المعلومات من خلال استهلاك التكنولوجيا فقط، دون الاهتمام بإنتاج المعرفة والبحث العلمي، ساهم في اتساع الفجوة الرقمية بين العالم العربي والدول المتقدمة.

ومن بين الأسباب كذلك ضعف تكوين الكوادر العلمية والتقنية، وقلة الاهتمام بالتخصصات التكنولوجية الحديثة، إضافة إلى محدودية التعاون بين الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي والمؤسسات العلمية العالمية، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى الابتكار والإبداع.[1]

كما تعاني العديد من الدول العربية من غياب نظم فعالة للابتكار والتطوير التكنولوجي، إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، وعدم توفر قواعد بيانات ومراكز معلومات متطورة تساعد على تداول المعرفة والوصول إليها بسهولة.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تأخر مجتمع المعلومات العربي غياب السياسات والاستراتيجيات الواضحة الداعمة للتحول الرقمي، وضعف الإنفاق على البحث العلمي والتعليم، إضافة إلى استمرار الأمية الرقمية لدى فئات واسعة من المجتمع، وهو ما يحد من قدرة الأفراد على استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها في مختلف المجالات. كما أن ضعف

---

1. أبو بكر محمود الهوش، التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات. نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.ص73.

المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت يعد من أبرز التحديات التي تواجه تطور مجتمع المعلومات في العالم العربي.

2- شروط تحقيق مجتمع المعلومات في العالم العربي:

يتطلب بناء مجتمع معلومات متطور في العالم العربي توفير بيئة علمية وتقنية مناسبة، تقوم على دعم البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار، من خلال إتاحة الحرية الأكاديمية للباحثين والمفكرين، وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية اللازمة لإنجاز البحوث والدراسات العلمية. كما ينبغي على الدول العربية دعم المؤسسات التعليمية وتطوير مناهجها بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، مع التركيز على التعليم التقني والفني وتعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية.

كما يستوجب تحقيق مجتمع المعلومات توفير بنية تحتية رقمية قوية تشمل شبكات الاتصال الحديثة، وخدمات الإنترنت السريعة، ومراكز المعلومات وقواعد البيانات الإلكترونية، إلى جانب تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويعد تأهيل الموارد البشرية من أهم شروط نجاح هذا المجتمع، وذلك من خلال تكوين الكفاءات العلمية والتقنية وتدريبها بصورة مستمرة لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

ومن الضروري أيضا تشجيع البحث العلمي وتوفير حياة كريمة للباحثين والعلماء حتى يتمكنوا من التفرغ للإبداع والإنتاج العلمي، بالإضافة إلى رفع نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي باعتبارهما أساس بناء مجتمع المعلومات.

كما أن مستقبل مجتمع المعلومات في العالم العربي يرتبط بمدى وعي الدول العربية بأهمية المعرفة والتكنولوجيا في تحقيق التنمية الشاملة، والعمل على تعزيز التعاون العربي في المجالات العلمية والتكنولوجية، وتبادل الخبرات والمعلومات بين المؤسسات والجامعات العربية. ويتطلب ذلك أيضا وضع تشريعات وقوانين تنظم استخدام التكنولوجيا وتحمي أمن المعلومات والملكية الفكرية، بما يضمن الاستفادة الآمنة والفعالة من الثورة الرقمية.[1]

وعليه، فإن مجتمع المعلومات يمثل من أهم سمات العصر الحالي، وقد استطاعت الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، تحقيق تقدم كبير في هذا المجال بفضل اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والاستثمار المكثف في البحث العلمي والمعرفة، وهو ما جعلها تحتل مكانة متقدمة في الاقتصاد العالمي القائم على المعلومات والتكنولوجيا

خلاصة :

يظهر من خلال هذا المحور أن الدول العربية قطعت خطوات متفاوتة في سبيل بناء مجتمع المعلومات، غير أنها ما تزال تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية والتكوين والبحث العلمي. ومع ذلك، فإن فرص التحول الرقمي تظل واعدة إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح.

1. أبو بكر محمود الهوش، مرجع سبق ذكره، ص75.

.13. مجتمع المعلومات في الجزائر

I. نبذة تاريخية عن مجتمع المعلومات في الجزائر

شهدت الجزائر خلال سبعينيات القرن الماضي وضعية معتبرة مقارنة بعدد من الدول النامية فيما يتعلق بوسائل الاتصال وتقنيات الإعلام، حيث خصصت الدولة نسبة هامة من ميزانيتها لتطوير قطاعات التكوين والتعليم بمختلف مستوياته، بما في ذلك ميدان الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة. غير أن التراجع الذي عرفته أسعار البترول أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية أثرت سلبا على حجم الاستثمارات، وهو ما انعكس مباشرة على تطور الشبكات والهياكل التكنولوجية.

ومع التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال برزت الحاجة إلى مواكبة التحولات العالمية، خاصة أن انتشار هذه التكنولوجيا ساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتطوير قطاعي الخدمات والصناعة، إضافة إلى تحسين طرق التسيير والتواصل داخل المؤسسات.

وفي سنة 1996 بدأت الجزائر تتجه نحو تبني إصلاحات اقتصادية جديدة، تمثلت في تشجيع اللامركزية والخوصصة والانفتاح على اقتصاد السوق والمنافسة، وذلك بهدف إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني وتهيئته لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية. كما شهدت سنة 1997 إعادة هيكلة عدد كبير من المؤسسات العمومية الاقتصادية، في إطار محاولات تحديث الاقتصاد الوطني. ومع بداية الألفية الجديدة وتحسن أسعار البترول واستقرار

الأوضاع الأمنية، عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من الانتعاش، غير أن وتيرة الإصلاحات بقيت بطيئة في بعض المجالات، خاصة ما تعلق بتحرير التجارة الخارجية وعصرنة النظام المصرفي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وفي شهر أوت سنة 2000 صادقت الجزائر على القانون المتعلق بالبريد والاتصالات، والذي اعتبر خطوة أساسية في مسار تحديث قطاع الاتصالات، حيث تم تحويل المتعامل العمومي للهاتف إلى شركة تجارية بالأسهم، وإنهاء احتكار الدولة لهذا القطاع، مع إنشاء سلطة مستقلة للضبط والتنظيم. كما تم منح رخص لمتعاملين أجانب في مجال الهاتف النقال، الأولى سنة 2001 لشركة أوراسكوم المصرية، والثانية سنة 2003 للشركة الوطنية الكويتية، الأمر الذي ساهم في إدخال المنافسة وتحسين الخدمات الاتصالية.[2]

وفي أفريل 2001 تمت المصادقة على مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001 و2004، بميزانية ضخمة قدرت بـ 525 مليار دينار، خصص جزء معتبر منها لتطوير التجهيزات القاعدية ودعم المؤسسات الاقتصادية. وقد استفاد قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال من عدة مشاريع هامة ضمن هذا البرنامج، من بينها مشاريع مرتبطة بتطوير الهياكل القاعدية للاتصالات وتحسين الخدمات الرقمية.

---

1. Djamel Bouadjimi, les nouvelles technologies de l'information et de la communication et le développement, l'arrimage de l'Algérie à la société de l'information, doctorat en sciences de l'information et de la communication, faculté des sciences de l'information et de la communication, Alger 2004, p:217

2. Bedi , Kiram , Jeet Singh, Government @net , sage publication India: 2001 .p218

وقد تم توزيع هذه المشاريع على عدة برامج رئيسية، تمثلت في:

- إنشاء حظيرة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بتكلفة بلغت 130 مليون دولار.
- تطوير الخدمات البريدية وعصرنتها على المستوى الوطني بقيمة 83 مليون دولار.
- توسيع شبكات الهاتف في البلديات والمناطق النائية بتكلفة قدرت بـ 83 مليون دولار.

أما المشروع الرابع فقد كان تابعا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتمثل في دعم وتطوير برامج البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث خصص له مبلغ قدره 86 مليون دولار، بهدف تشجيع البحث العلمي وربط الجامعة بالتطورات التكنولوجية الحديثة.

كما عرفت سياسة خوصصة المؤسسات العمومية نوعا من التجميد بين سنتي 1996 و2002، قبل أن يتم بعثها من جديد من خلال الإعلان عن قائمة تضم عشرات المؤسسات القابلة لفتح رأسمالها أمام المستثمرين الخواص. غير أن الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصاء أظهرت أن النتائج المحققة في مجال تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تصل إلى المستوى المطلوب. ولهذا تم في 28 أكتوبر 2001 إصدار قانون توجيهي خاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن مجموعة من التسهيلات الجبائية والإدارية والبنكية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة لهذه المؤسسات.[1]

.1.Bedi , Kiram , Jeet Singh, Government @net , sage publication India: 2001 .p219

كما نص القانون على ضرورة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الصفقات العمومية، مع توسيع امتيازاتها في مجال الخدمات العمومية، بما يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني ودعم روح المبادرة والاستثمار.

وفي أوت 2001 تمت المصادقة على قانون الاستثمار الذي هدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد أولويات الاستثمار وتخفيف الأعباء الجبائية، مع منح الاستثمارات الوطنية نفس الامتيازات التي تستفيد منها الاستثمارات الأجنبية، بهدف تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على الاستثمار داخل الجزائر

-إنشاء لجنة خاصة بمجتمع المعلومات:

تم بتاريخ 9 ماي 2001 إنشاء لجنة وطنية خاصة بمجتمع المعلومات، ضمت ممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى أساتذة جامعيين وخبراء في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومزودي خدمات الإنترنت. وقد كلفت هذه اللجنة بإعداد تقرير حول الرهانات والتحديات المرتبطة بمجتمع المعلومات في الجزائر، مع تحديد الشروط الضرورية لتحقيقه. وقد تم عرض هذا التقرير في أكتوبر 2001، حيث تناول مختلف العراقيل القانونية والتنظيمية والاقتصادية والبنكية التي تعيق تطوير المبادرات الخاصة والعامة في مجال مجتمع المعلومات.[1]

-حالة قطاع الاتصالات قبل أوت 2000:

.1.Bedi , Kiram , Jeet Singh, Government @net , sage publication India: 2001 .p227

عرف قطاع الاتصالات خلال الفترة الممتدة بين 1975 و1981 استثمارات معتبرة هدفت إلى تحديث وتوسيع شبكة الاتصالات على المستوى الوطني. غير أن هذه الجهود لم تكن كافية لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصال، حيث سجلت كثافة الهاتف الثابت نسبا ضعيفة، كما عرفت قوائم الانتظار للحصول على خطوط هاتفية تأخرا كبيرا وصل في بعض الحالات إلى سبع سنوات سنة 1990.

ومع حلول سنة 2000 ارتفع عدد الطلبات غير الملباة للحصول على خطوط الهاتف الثابت إلى حوالي 800 ألف طلب، إضافة إلى 250 ألف طلب خاص بالهاتف النقال.27 كما كانت أسعار المكالمات الدولية مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة، رغم انخفاض تكاليف الاشتراك والمكالمات المحلية.

ومن الناحية التنظيمية كان القطاع يسير وفق الأمر رقم 75–89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بالبريد والاتصالات.

إصلاح قطاع الاتصالات:

سعيا منها لتجاوز التأخر المسجل في قطاع الاتصالات وضمان اندماج الجزائر في مجتمع المعلومات، باشرت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحضيرات المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى تكييف قطاع الاتصالات مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، والعمل على تحديث البنية التحتية للاتصالات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات. كما سعت الدولة إلى توسيع التغطية الهاتفية وتحسين الربط بالشبكات، خاصة في المناطق الريفية والمعزولة.

وفي جوان 2000 تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية جديدة لتطوير قطاع الاتصالات والحد من التأخر المسجل فيه،28 وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على عدة أهداف أهمها:[1]

أ- توسيع عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل استفادة المواطنين منها، خاصة في المناطق الريفية، مع العمل على تخفيض الأسعار.

ب- تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتنويعها بما يتلاءم مع حاجيات الأفراد والمؤسسات.

ج- تعميم خدمات الاتصالات على مختلف المناطق النائية والمعزولة باعتبارها ضرورة اقتصادية واجتماعية.

د- تطوير شبكة وطنية متكاملة للاتصالات تساهم في عصرنة الإدارة والمؤسسات العمومية.

هـ- ترقية قطاع الاتصالات باعتباره قطاعا اقتصاديا استراتيجيا يساهم في بناء اقتصاد تنافسي قائم على الخدمات والتكنولوجيا الحديثة.

.1.Bedi , Kiram , Jeet Singh, Government @net , sage publication India: 2001 .p239

ويقوم برنامج الإصلاحات الحكومي على مجموعة من المحاور الأساسية، أهمها:

1- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بقطاع الاتصالات، بما يضمن الشفافية والفعالية ويساير التطورات العالمية في هذا المجال.

2- الفصل بين مهام الاستغلال والتنظيم ووضع السياسة القطاعية، وذلك من خلال إعادة تنظيم وزارة البريد والاتصالات وتقسيمها إلى عدة هيئات تشمل مؤسسة للاتصالات، مؤسسة للبريد، سلطة مستقلة للضبط، إضافة إلى فرع وزاري يتولى رسم السياسة العامة لقطاعي البريد والاتصالات.

3- تحرير قطاعي البريد والاتصالات وفتح المجال أمام المنافسة، مع تشجيع الاستثمارات الخاصة والمساهمات الوطنية والأجنبية في هذا الميدان.

4- فتح رأسمال المتعامل العمومي التاريخي أمام مستثمر استراتيجي، ثم التوجه لاحقا نحو طرح جزء من الأسهم للتداول في البورصة.

5- ضمان حماية وتطوير الخدمات الشاملة عبر مختلف مناطق الوطن، بما يسمح بتوفير خدمات الاتصال لجميع المواطنين دون تمييز.

ويعتبر القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 من أهم القوانين التي مهدت لاندماج الجزائر في مجتمع المعلومات، حيث تضمن مجموعة من الإجراءات التنظيمية من أبرزها:

- الفصل بين نشاطات البريد والاتصالات، وإنشاء شركة ذات طابع خاص تسمى "اتصالات الجزائر" تتولى تسيير خدمات الاتصالات العمومية تحت إشراف الوزارة الوصية.
- إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتكفل باستغلال الخدمات البريدية العمومية تحت اسم "بريد الجزائر".
- استحداث هيئة مستقلة لضبط قطاعي البريد والاتصالات تتمتع بالاستقلالية في التسيير والتنظيم.
- فتح سوق الاتصالات أمام المنافسة وفق ثلاثة أنماط من الخدمات تتمثل في: الرخصة، الإجازة، أو التصريح.[1]
- اعتماد التحرير التدريجي لقطاعي البريد والاتصالات بما يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

وقد تم تدعيم هذا القانون بعدة نصوص تنظيمية وتطبيقية من بينها:[2]

- المرسوم رقم 10-109 المؤرخ في 3 ماي 2001 والمتعلق بتعيين أعضاء سلطة ضبط البريد والاتصالات.

1.Bedi , Kiram, p242

2.Bedi , Kiram, p251, 252

- المرسوم رقم 01-123 المؤرخ في 9 ماي 2001 الذي يحدد كيفيات استغلال مختلف أنواع الشبكات، بما فيها الشبكات اللاسلكية وخدمات الاتصالات.
- المرسوم رقم 01-124 المؤرخ في 9 ماي 2001 والمتعلق بتحديد إجراءات المناقصات الخاصة بمنح رخص استغلال خدمات الاتصالات.
- المرسوم رقم 01-417 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001، والذي ينص على منح إجازات لإنشاء واستغلال الشبكات العمومية للاتصالات، بما فيها الشبكات اللاسلكية باستثناء نظام "جي.إس.أم"، إضافة إلى منح اتصالات الجزائر صلاحية تقديم خدمات اتصالية مختلفة.

كما تم إصدار نصوص تنظيمية أخرى تخص مجالات الارتباطية والمنافسة والخدمة الشاملة، إلى جانب تنظيم استعمال الموارد النادرة، والترقيم، والترددات والموجات، وآليات تقاسم الهياكل وتسوية النزاعات بين المتعاملين.

وفي إطار هذه الإصلاحات احتفظت الوزارة الوصية بمهمتين أساسيتين تتمثلان في التنظيم العام للقطاع ووضع السياسة القطاعية الخاصة بالبريد والاتصالات.

خلاصة :

يتضح أن الجزائر تسعى إلى مواكبة التحول نحو مجتمع المعلومات من خلال مشاريع الرقمنة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب مزيدًا من الاستثمار في التكوين، ودعم البحث العلمي، وتعزيز ثقافة الاستخدام الفعال للتكنولوجيا

14.التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة:

ساهمت عدة عوامل في الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، حيث لم يعد الاهتمام مقتصرا على جمع المعلومات وتخزينها فقط، بل أصبح التركيز موجها نحو استثمار المعرفة وتوظيفها في تحقيق التنمية والتطور. ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- تزايد أهمية المعرفة داخل المؤسسات الحديثة باعتبارها عنصرا أساسيا في تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتقليص التكاليف.
- التطور الكبير الذي عرفته العولمة، والذي ساهم في تقريب المجتمعات من بعضها البعض من خلال وسائل اتصال حديثة وسريعة مثل شبكة الإنترنت.
- قدرة المؤسسات على تقييم أثر المعرفة وقياس مردودها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية التي تقوم بها.
- إدراك الأسواق العالمية أن المعرفة ورأس المال الفكري يمثلان من أهم عناصر التنافس والتميز بين المؤسسات.
- الطبيعة المتجددة والديناميكية للمعرفة، والتي تجعلها قابلة للتطور المستمر والتأثير في مكانة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات.
- اختلاف المعرفة عن كل من البيانات والمعلومات، سواء من حيث طرق إنتاجها أو وسائل تفسيرها وتداولها ونقلها.

- التغير المستمر في حاجات الزبائن والمستهلكين، وهو ما أدى إلى تجاوز الأساليب الإدارية التقليدية واعتماد أساليب حديثة قائمة على المعرفة والابتكار.[1]

-مبادئ الوصول إلى المعلومات داخل مجتمع المعرفة:

يقوم مجتمع المعرفة على مبدأ إتاحة المعلومات والمعارف لجميع الأفراد بصورة عادلة ومتساوية، باعتبار أن المعرفة تمثل حقا إنسانيا مشتركا، ومن ثم فإن المجتمعات الحديثة أصبحت مطالبة بتوفير الوسائل والقنوات التي تسمح للأفراد بالنفاذ الحر والآمن إلى المعلومات. ويتطلب ذلك التزام المجتمع الدولي بمجموعة من المبادئ والقيم الأساسية، من أهمها:

- اعتبار المعرفة إرثا إنسانيا مشتركا ينبغي أن يكون متاحا لجميع أفراد المجتمع، مع ضرورة الحد من القيود المفروضة على تداولها إلا في حدود حماية بعض الحقوق الخاصة والملكية الفكرية.
- ضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية في الوصول إلى المعلومات والمعارف في مختلف الأزمنة والأماكن، بشكل عادل ومتوازن بين جميع فئات المجتمع.
- التأكيد على أن النفاذ الحر إلى المعلومات يساهم في تعزيز المشاركة الديمقراطية وتنمية الإبداع والابتكار في مختلف المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية.

1.سميرة، مشري ، من مجتمع المعلومات نحو مجتمع المعرفة، محاضرة مقياس مجتمع المعرفة، ص 3

- العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين الأفراد والمجتمعات، من خلال توفير وسائل الإعلام والاتصال الحديثة للجميع دون تمييز.
- الاعتراف بحق كل فرد في الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال المختلفة باعتبار ذلك من الحقوق الأساسية داخل مجتمع المعرفة.
- احترام خصوصية الأفراد داخل البيئة الرقمية، وضمان حقهم في اختيار طرق التواصل والاستفادة من الخدمات المعلوماتية، مع حماية بياناتهم الشخصية وحقوقهم الرقمية.

-الأبعاد المختلفة للمعلومات داخل مجتمع المعرفة:

أصبحت المعلومات داخل مجتمع المعرفة تتسم بتعدد أبعادها وتشابكها، مما يجعل التعامل معها يتطلب استثمارها وتوظيفها بشكل فعال حتى لا تبقى خارج ديناميكية التطور المعرفي. ويمكن إبراز أهم هذه الأبعاد فيما يلي:

البعد الاقتصادي: حيث تمثل المعلومات في مجتمع المعرفة موردا اقتصاديا أساسيا، بل أصبحت بمثابة سلعة استراتيجية وخدمة محورية تساهم في خلق فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، وترشيد الأداء الاقتصادي داخل مختلف القطاعات.

البعد التكنولوجي: يتميز مجتمع المعرفة بانتشار واسع لتقنيات الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من مختلف مجالات الحياة. وهذا يستوجب تطوير الوسائط التكنولوجية وتكييفها مع احتياجات المؤسسات، سواء من حيث التجهيزات أو

البرمجيات، مع ضرورة توفير بنية تحتية رقمية متطورة تضمن سهولة الوصول إلى المعلومات للجميع.

البعد الاجتماعي: يتمثل في ترسيخ الثقافة المعلوماتية داخل المجتمع، وتعزيز وعي الأفراد بأهمية المعلومات في الحياة اليومية. كما يساهم هذا البعد في بروز نمط جديد من الأفراد القادرين على التعامل مع المعرفة بشكل فعال، حيث يتقلص الفاصل بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ويصبح الأداء المهني مرتبطا بمدى امتلاك المعرفة وتوظيفها.

البعد الثقافي: يركز هذا البعد على اعتبار المعلومة عنصرا أساسيا في بناء الثقافة داخل مجتمع المعرفة، من خلال تشجيع الإبداع وتنمية القدرات الفكرية للأفراد، وتعزيز حرية التفكير، وتحقيق العدالة في توزيع المعرفة والخدمات الثقافية بين مختلف فئات المجتمع، مما يساهم في نشر الوعي وترسيخ الثقافة العلمية في الحياة اليومية.

البعد السياسي: يتمثل في إشراك الأفراد في عملية اتخاذ القرار على أساس عقلاني يعتمد على توظيف المعلومات والمعرفة. ولا يتحقق ذلك إلا في ظل بيئة قائمة على حرية تداول المعلومات، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمساواة، بما يضمن مشاركة فعالة للمجتمع في صياغة القرار السياسي.[1]

1.سميرة،مشري ، مرجع سبق دكره، ص 5

خلاصة :

يؤكد هذا المحور أن مجتمع المعرفة يمثل امتدادًا أكثر تطورًا من مجتمع المعلومات، إذ لا يقتصر على جمع المعلومات وتداولها، بل يركز على إنتاج المعرفة وتوظيفها في الابتكار والتنمية. وهو ما يجعل هذا الانتقال هدفًا استراتيجيًا للمجتمعات الحديثة .

خاتمة :

يُعدّ مجتمع المعلومات من أبرز مظاهر التحول الذي شهده العالم المعاصر، حيث انتقل الإنسان من المجتمع الصناعي التقليدي القائم على المادة والطاقة إلى مجتمع يعتمد بصورة أساسية على المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة. فقد أصبحت المعلومات تمثل المورد الاستراتيجي الأهم في مختلف مجالات الحياة، وأضحى التقدم العلمي والتقني مرتبطًا بمدى قدرة الدول على إنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها عبر وسائل الاتصال الحديثة وشبكات الحاسوب.ويقوم مجتمع المعلومات على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصة الحواسيب والأنظمة الرقمية والإنترنت، مما ساهم في تسريع تداول المعرفة وتطوير أساليب العمل والإنتاج والخدمات. كما أدى هذا التطور إلى ظهور اقتصاد جديد قائم على المعرفة، حيث أصبحت المهن المرتبطة بإنتاج المعلومات وتنظيمها وتحليلها وتوزيعها من أهم القطاعات الحيوية في المجتمع الحديث.وتتجسد معالم مجتمع المعلومات في عدة مجالات أساسية، من بينها التعليم، والبحث العلمي، ووسائل الإعلام والاتصال، وخدمات المعلومات، إضافة إلى الصناعات التكنولوجية المرتبطة بالإلكترونيات الدقيقة والبرمجيات. وقد ساعد التقدم السريع في تقنيات المعلومات والاتصال على تعزيز الترابط بين مختلف دول العالم، مما جعل المعلومات عنصرًا رئيسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا: الكتب

1. إبراهيم الخلوف الملكاوي. إدارة المعرفة: الممارسة والمفاهيم (ط1). الأردن: الوراق للنشر، 2007.
2. أبو بكر محمود الهوش. التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
3. البكري، سونيا محمد، وسلطان، إبراهيم. نظم المعلومات. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001.
4. البكري، فؤاد عبد المنعم. الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال (ط2). القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2005.
5. تعلب، سيد صابر. نظم المعلومات الإدارية. عمان، 2011.
6. جمال داود سليمان. اقتصاد المعرفة. عمان، 2009.
7. الخفاجي، نعمة عباس، ومنصور، طاهر محسن. قراءات في الفكر الإداري المعاصر. الأردن: دار اليازوري، 2008.
8. صلاح الدين الكبيسي. إدارة المعرفة. القاهرة، 2005.
9. صوفي، عبد اللطيف. المكتبات في مجتمع المعلومات. عين مليلة: دار الهدى، 2003.
10. طارق طه. التسويق بالإنترنت والتجارة الإلكترونية. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.
11. عبد الحافظ سلامة. الاتصال وتكنولوجيا التعليم. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007.
12. عبد الهادي، محمد فتحي. مجتمع المعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.
13. عامر قنديلجي. نظم المعلومات الإدارية. عمان، 2008.

14. عماد حسن مكاوي. تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997.
15. مدحت أبو النصر. إدارة المعرفة. القاهرة، 2012.
16. محمد عواد الزيادات. اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة. عمان، 2008.
17. مصطفى عليان، ربحي. وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم (ط2). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
18. مهدي السمرائي. إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي (ط1). الأردن: دار جرير، 2007.
19. نجم، عبود نجم. إدارة المعرفة والمعلومات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2004.

ثانيًا: المقالات والدوريات العلمية

1. عبد الباسط عيد، سهير. مجتمع المعلومات: دراسة في المفاهيم والخصائص والقياسات. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، العدد (22)، ص 140–143، 2004.
2. عبد الهادي زين. صناعة خدمات المعلومات في مصر: دراسة لكل من القطاعين العام والخاص. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، العدد (13)، ص 47، 2000.
3. علي الفتح، سمير. مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية. مجلة جامعة دمشق، 30(1)، ص 357، 2014

ثالثًا: الرسائل الجامعية والمحاضرات

مشري، سميرة. من مجتمع المعلومات نحو مجتمع المعرفة. محاضرة مقياس مجتمع المعرفة.

رابعًا: التقارير والمنظمات

1. الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصال والمعلومات. إدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2005.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، 2003.
3. القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات. تونس.

خامسًا: المصادر الإلكترونية

قمة تونس لمجتمع المعلومات :وماذا بعد؟ تم الاسترجاع بتاريخ 2026/02/23.

الهواري، يسرى. فجوة التقنية مستمرة عربيًا. تم الاسترجاع بتاريخ 2026/03/19.

باللغات الأجنبية:

1. Bedi, K., & Singh, J. Government @net. India: Sage Publications, 2001.
2. Castells, M. The Rise of the Network Society. Oxford: Blackwell Publishing, 2000.
3. Friedman, T. L. The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.
4. Fromm, E. To Have or To Be? New York: Harper & Row, 1976.

5. Held, D., & McGrew, A. The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate. Cambridge: Polity Press, 2003.
6. Lévi-Strauss, C. The View from Afar. Chicago: University of Chicago Press, 1980.
7. Norris, P. Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
8. Stiglitz, J. E. Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton & Company, 2002.
9. Bouadjimi, D. Les nouvelles technologies de l'information et de la communication et le développement: L'arrimage de l'Algérie à la société de l'information (Doctoral dissertation). Faculté des sciences de l'information et de la communication, Alger, 2004.
10. The Rise of the Information Society: Concepts and Characteristics. LIS Academy, 2023.
11. Barlow, J. P. A Declaration of the Independence of Cyberspace. Electronic Frontier Foundation, 1996.
12. UNESCO. L'éthique de la science et de la technologie. Bulletin Internationale de l'enseignement scientifique et technologique et de l'éducation environnementale, 2000.

13. UNESCO. Towards Knowledge Societies. Paris: UNESCO Publishing, 2005.

14. NounUpdate. The origins and causes of information societies. LIS Course Materials, 2023.

فهرس المحتويات	الصفحة
برنامج الوحدة وفق عرض التكوين(Canevas)	1
معلومات عامة عن المقياس .	2
تقديم المقياس	2
المكتسبات القبلية	3
.المعلومات والمعرفة: مدخل مفاهيمي	**10**
2.ماهية مجتمع المعلومات	**10**
1.2.مفهوم مجتمع المعلومات	**10**
2.2. شروط تحقيق مجتمع المعلومات:	**12**
3.2. أصل تسمية مجتمع المعلومات	**16**
4.2. قطاعات مجتمع المعلومات:	**20**
3.الخلفية التاريخية لمجتمع المعلومات	**20**
1.3 نشأة مجتمع المعلومات	**22**
2.3. الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات :	**24**

.4.العولمة ومجتمع المعلومات	**24**
1.4. تعريف العولمة	**25**
2.4.ابعاد العولمة	**27**
3.4 أنواع العولمة	**30**
4.4.تاثير الإيجابي للعولمة على مجتمع المعلومات	**33**
5.4 . تأثير السلبي للعولمة على مجتمع المعلومات	**36**
.5 سمات وخصائص مجتمع المعلومات.	**36**
1.5. خصائص مجتمع المعلومات.	**45**
2.5.سمات مجتمع المعلومات.	**50**
3.5. اهداف مجتمع المعلومات.	**55**
6.متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات.	**55**
1.6 . متطلبات ومرتكزات مجتمع المعلومات.	**59**
2.6. مرتكزات مجتمع المعلومات	**62**
7 مجتمع المعلومات بين قمتي جنيف وتونس.	**62**

1.7.تعريف مجتمع المعلومات في قمة جنيف 2003	**64**
2.7.تعريف مجتمع المعلومات في قمة تونس 2005	**66**
8.مؤشرات قياس مجتمع المعلومات.	**70**
1.8 التزايد الهائل في انتاج المعلومات	**72**
2.8 تعريف جامعة الدول العربية لمجتمع المعلومات	**72**
9.الفجوة الرقمية وأثرها في إرساء مجتمع المعلومات.	**74**
1.9 تعريف الفجوة الرقمية	**77**
2.9 مظاهر الفجوة الرقمية	**79**
10.ومظاهر مجتمع المعلومات.	**81**
1.10 مظاهر مجتمع المعلومات	**82**
11.أخلاقيات مجتمع المعلومات.	**84**
1.11 الاخلاق	**85**
2.11 الاخلاقيات المعرفة	**86**
12.مجتمع المعلومات في العالم العربي.	**88**
1.12 أسباب غياب مجتمع المعلومات في العالم العربي	**89**

13. مجتمع المعلومات في الجزائر.	**90**
1.13. نبدة تاريخية عن مجتمع المعلومات في الجزائر	**92**
14.من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.	**102**
1.14 مبادئ الوصول الى المعلومات في مجتمع المعرفة	**103**
2.14 الابعاد المختلفة للمعلومات داخل مجتمع المعرفة	**104**
خلاصة	**106**